جامعـــــــة بســـــــــكـــــــــرة
كليــة الحقـــــوق والعلـوم السياسيـــة
قسم العلـــــوم السياسيــة و العلاقات الدوليــة

الإصلاح السياسي في تونس

في ظل التهديدات الإرهابية 2011 - 2015

تخصص : الأنظمة السياسية المقارنة و الحكم الراشد

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستـــر في العلوم السياسية و العلاقات الدوليــة

تخصص : أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب :
سفيان مسالة

إشراف الدكتور :
عمراني كربوسة

لجنة المناقشـــة

الاسم و اللقب	الرتبـــة	الصفـــة
عمراني كربوسة	استاذ محاضر –أ–	مشرفـــا و مقـــررا

السنة الجامعيــة : 2015 - 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله ولطفه وإحسانه وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع .

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف **الدكتور عمراني كريمة**

لقبوله الإشراف على المذكرة،والتدقيق في تصحيحها،

وعلى ما بذله من جهد وما قدمه من نصائح

وتوجيهات وملاحظات، فقد كان نعم الأستاذ المشرف والموجه

الذي لم يبخل بنصائحه وإرشاداته.

كما اشكر كل من ساهم في هذا العمل من الذين أمدوني

بيد العون والتأييد فلهم مني فائق عبارات

الشكر والثناء.

سفيان

إهـــــــــداء

إلى من اعترف بفضلهما العظيم علي ،

إلى والداي العزيزين حفظهما الله، برا بهما وولاء لهما

فلهما مني محبة ودعاء

" وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

إلى كل من : أميرة،سلمى،هدى،محمد،صبرين

الكل الأصدقاء الذين تقاسمت معهم مشوار الحياة

حمزة، أسامة،رزاق حمزة،سامي، قمر الدين، يوسف، الصادق

سفيان

مقدمة

كثرت الأحاديث مؤخراً عن الإصلاح السياسي ووجوب تطبيقه فوراً في العالم العربي، لأنه السبيل الأوحد للقضاء على الظلم ، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من اجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواءا كانوا قادةً أو مفكرين أو جماهير. فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض، ويكثر حولها الانقسام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق الإصلاح السياسي في كثير من دول العالم العربي.ومن ابرز هذه الدول في الوطن العربي تونس،فقد باشرت تونس بعد القيام بثورتها باصلاحات سياسية واسعة مست جوانب متعددة من الحياة السياسية؛ ومن اهم هذه الاصلاحات السياسية اصدار حملة من القوانين المتعلقة بالاحزاب السياسية ،الانتخابات والاعلام وغيرها لاحتواء الاوضاع الراهنة وتغيير الخارطة السياسية وتجسيد الديمقراطية الفعلية من خلال هذه الاصلاحت؛ ومواكبة التغيرات الدولية ومحاولة لاستعادة ثقة المواطن في النظام الجديد، وتقليص الهوة بينه وبين السلطة الحاكمة بترسيخ قيم الديمقراطية وتجسيد روح المواطنة من خلال تنمية المشاركة السياسية وتعميق المسار الديمقراطي وتجسيد حرية اختيار الشعب لحكامه ومشاركته في صنع القرارات السياسية والتي تعنيه بالمقام الاول. ولكن هناك عوائق تمنع من تحقيق هذا، فمن اهم هذه العوائق التهديدات الارهابية فكما نعلم جميعا فان الثورة التونسية قد خلخلت اركان النظام وفتحت فيه ثغرات تسلل منها الارهاب ، بصفة تدريجية و بنسق تصاعدي. لذلك يظل موضوع مكافحة الإرهاب الشغل الشاغل للمجتمع التونسي باعتباره ظاهرة اجتاحت البلاد خاصة بعد الثورة ،و كان لزاما على الجميع التكاتف لمحاربة هذه الآفة على مختلف الجوانب و الأصعدة سواء سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، و أمنية .ويشكل الإرهاب صحبة التطرف تهديدا مستمرا للاستقرار و الأمن لدى كل التونسيين وعائق امام مسار الاصلاحات السياسية، وللتصدي والوقاية منه وجب وضع إستراتيجية متكاملة ، فاعلة و ناجعة ، للاستئناس بها و تفعيلها على ارض الواقع .

اهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع الإصلاح السياسي باعتباره المفهوم الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومات والمعارضة على حد سواء ، فقد أصبح الإصلاح السياسي موضوع الساعة في الوطن العربي الذي يعاني من أزمة حقيقية متعددة الجوانب والإبعاد، وبالتالي أصبح الإصلاح

السياسي ضرورة لا تحتمل التأجيل أو التأخير، وتزداد أهميته بزيادة الأصوات الداخلية والضغوط والمبادرات الخارجية المطالبة بضرورة إحداث إصلاح سياسي حقيقي وشامل في الوطن العربي؛وفي هذه الدراسة سنخص بالذكر تونس التي تسير في طريق الاصلاح وتسعى للوصول الى تحقيقه، كما تسعى ايضا الى تجاوز العقبات التي تحول دون ذلك ابرزها التهديدات الارهابية،وهنا سنحاول ابراز نجاح او فشل تونس في تحقيق الاصلاحات السياسية تحت تاثير التهديدات الارهابية.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم ونشأة وأصل الإصلاح السياسي ،بالاضافة الى تسليط الضوء على التهديدات الارهابية التي أصبحت حديث الساعة،من خلال تعريفه ،أشكاله،والاثار التي يخلفها واستراتيجية مكافحة هذه الظاهرة.
2. التعرف على أبرز العقبات والظروف التي تقف في طريق الإصلاح السياسي ولاسيما في تونس.
3. الوقوف على أبرز الأدوات والمؤسسات التي تلعب دور هام في تحقيق الإصلاح السياسي في ظل الظاهرة الارهابية في تونس.
4. التعرف على أبرز الآثار والنتائج التي تترتب على عملية الإصلاح في تونس.

اسباب اختيار الموضوع:عادة مايلفت انتباه الانسان ما يجري حوله من احداث ومستجدات تشغل باله وتدفعه الى الاستفسار والتمعن في طبيعة ومحتوى الظواهر المحيطة به،والتي تصبح فما بعد محل اهتمامه كونه يتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالنظر الى أهمية هذا الموضوع فقد دفعنا الاهتمام العلمي، وطبيعة لتخصص الى السعي نحو فهم طبيعة الظاهرة التي هي محل الدراسة"الاصلاح السياسي في تونس في ظل التهديدات الارهابية"ولك انطلاقا من المبررات التالية:

1.اسباب موضوعية : نهدف في هذه الدراسة بالتركيز على الجانب السياسي من اجل معرفة كل الاصلاحات السياسية و القانونية و الدستورية في تونس من اجل القضاء على الظاهرة الارهابية.

2.اسباب ذاتية :من الاسباب الذاتية لاختيار الموضوع الرغبة في الاطلاع ،ومعرفة مايدور ومن يمتلك القدرة في عملية الاصلاح السياسي،ومعرفة الفواعل الرسمية والغير رسمية المساهمة في ذلك.

-ادبيات الدراسة:

اما بالنسبة للدراسات السابقة والتي عالجت موضوع الاصلاح السياسي تناولته من زاوية معينة وفي وقت معين ومن بين هذه الدراسات:

-مذكرة حرز الله منير؛الاصلاح السياسي في تونس وتاثيره على التنمية المحلية بعد 2011 ؛مذكرة ماستر؛قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة؛2015/2014 ؛قد خلصت الدراسة الى:ان سلسلة الاصلاحات السياسية وتواصل وتيرتها بالضرورة تتمخض عنها مجموعة من المشاريع للنهوض بالتنمية،ورفع وتيرة الاقتصاد في تونس.

-مداخلة الدكتور عمراني كربوسة تحت عنوان:سياسات الدفاع والامن في مواجهة الظاهرة الارهابية الجديدة في المنطقة العربية؛خلصت هذه الدراسة الى ان تونس حققت مبتغاها في عملية الاصلاح السياسي باقرار الدستور التوافقي والنجاح في اقرار قانون مكافحة الارهاب وانظمامها الى التحالف الدولي ضد داعش كلها خطوات اصلاحية لوضع حد لتنامي التهديدات الارهابية في البلاد.

الاشكالية:: كيف يمكن لتونس رسم مسار لاصلاحات سياسية ناجحة في ظل التهديدات الارهابية الراهنة؟

حدود الاشكالية:

-المجال الزمني : لقد حددنا في هذه الدراسة اطار زمني ممتد من 2010 الى غاية 2015 ،من اجل ملاحظة تطورات الاصلاحات السياسية حسب الظروف المتغيرة و حصرها في مجال يمكن الاجابة عن الاشكالية المطروحة .

-المجال المكاني : تمثل المجال المكاني في دولة تونس باعتبارها عانت من تهديدات ارهابية في الاونة الاخيرة اثرت على عملية الاصلاح السياسي .

التساؤلات الفرعية:

_ ماهو الاصلاح السياسي؟

_ ماهي التهديدات الارهابية ؟

_ كيف اثرت التهديدات الارهابية على الاصلاح السياسي في تونس ؟

الفرضيات:

_ نجاح الاصلاحات السياسية في تونس مرهون بقوة الجهاز الامني لدولة تونس .

_ الاصلاح السياسي هوالتغيير الجذري للنظام و اجهزته .

_ تكاثف الجهود بين مؤسسات الدولة و المؤسسات غير الرسمية يساهم في عملية الاصلاح

_ يعتبر الارهاب او اللا امن عائق امام وتيرة الاصلاح السياسي .

الاطار المنهجي:

-المنهج التاريخي:حيث يعتبر هذا المنهج من اهم المناهج المستخدمة،في دراسة وفهم عديد الظواهر الاجتماعية والسياسية عبر الزمن،من خلال نقله لاهم احداثها ووقائعها ؛حيث يعرف المنهج التاريخي على انه:"مجموعة الخطوات العملية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والامم،وتسجيل احداث تاريخها كما وقعت وترتيبها واستخلاص النتئج وبيان القوانين ، التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الاجيال الحاضرة فهمها كما يساعد على فهم الواقع والتنبيه للمستقبل".وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي نظرا لما له من اهمية كبرى في نقل الاحداث ،وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية التي شهدتها تونس في مسار الاصلاح السياسي وتحديد اهم العقبات المتمثلة في الظاهرة الارهابية واستخلاص النتائج.

-المنهج المقارن:حيث عرف "ستيوارت ميل" المقارنة على انها :"دراسة ظواهر متشابهة او متناظرة في مجتمعات مختلفة،او هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع او اكثر عبر مجتمعين أو أكثر"؛نظرا للأهمية الكبيرة لهذا المنهج في تحليله الدقيق لمتغيرات الظواهر المدروسة،انطلاقا من وقوفه على تحديد اوجه التشابه والاختلاف بين متغيرات هذه الاخيرة،وصولا الى نتاءج نهائية بع تحليل العاوامل الدافعة الى حدوثها وذلك مايمكن الباحث من فهم اكثر دقة لنتائج الظاهرة ،وبذلك فقد اعتمنا على هذا المنهج في دراستنا للاصلاحات السياسية في فترات مختلفة لتونس ،وتتبع التهيدات الارهابية في مراحل محددة وتاثيرها على العمليات الاصلاحية السياسية في تونس.

- تقسيم الدراسة :

-الفصل الاول:هو عبارة عن دراسة مفاهيمية للموضوع،بدءا بتعريع الاصلاح،تعريف الاصلاح السياسي ،مع التطرق للمفاهيم ذات الصلة:"التحديف،النتمية،التحول الديمقراطي،الثورة والانقلاب"،والاصل التاريخي لفكرة الاصلاح السياسيثم التعرض لمستويات الاصلاح السياسيبعد عرض مرتكزاته؛في حين تضمن المبحث الثاني الظاهرة الارهابيةمن تعريف الارهاب،واظهار اشكال الارهاب وصوره،والاثار المترتبة عن هذه الظاهرة،اضافة الى التطرق الى استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة.

-اما الفصل الثاني:يمثل الاطار التطبيقي للموضوعحيف تمت دراسة تاثير التهديدات الارهابية على الاصلاح السياسي في تونس بين 2011 و 2015،وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث؛فالاول

قسم الى ثلاث مراحل تحتوي الاصلاح السياسي في تونس قبل الثورة واثناءها وبعد الثورة،اما المبحث الثاني فنبرز فيه الظاهرة الارهابية من خلال اهم العمليات الارهابية وفق خارطة كرونولوجية،والهدف منها وردة الفعل للنظام التونسي.وفي البحث الثالث والاخير فقد تم تقييم الاصلاحات السياسية في تونس في ظل التهديدات الارهابية،وفيه تحدثنا عن اعادة هيكلة المؤسسات الرسمية،وابراز دور الفواعل الغير رسمية للقضاء على هذه الظاهرة وفي الاخير اضفنا عنصر مكافحة الفساد باعتبارهذا الاخير له علاقة بالظاهرة الارهابية.

صعوبات الدراسة:

على اعتبار أن أي بحث لا يخلو من صعوبات، لكن أهم ما اعترض انجاز هذا البحث هو:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع التهديدات الارهابية الراهنة في تونس.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات و الإحصائيات الرسمية ؛ و هذا راجع إلى السرية التامة للعملية السياسية.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي للاصلاح السياسي والظاهرة الارهابية

- نحاول في هذا الفصل التطرق الى الاصلاح السياسي و المفاهيم ذات الصلة به ،والاصل التاريخي لفكرة الاصلاح السياسي بالاضافة الى مرتكزاته و العوامل المؤثرة فيه .

-اما في الشق الثاني من الفصل فتم التطرق فيه الى تعريف ظاهرة الارهاب و اشكاله وصوره، بالاضافة الى الوسائل المستخدمة في التهديدات الارهابية، و في الاخير واقع التنظيمات الارهابية واستراتيجية مكافحتها .

- المبحث الاول : الاصلاح السياسي

يعتبر مفهوم الاصلاح السياسي من المفاهيم التي شغلت الاوساط الاكاديمية و السياسية باهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية، و يعتبر الاصلاح السياسي من اكثر المفاهيم مرونة لذلك نجد اختلاف في مضمونه من مجتمع لاخر ومن زمن لاخر، فضلا عن تعدد مجالات الاصلاح السياسي تبعا لتعدد مجالات النظام السياسي في الدولة .

- **المطلب الاول : تعريف الاصلاح**

كثرت الاحاديث مؤخرا عن الاصلاح و وجوب تطبيقه فورا في العالم العربي لانه السبيل الاوحد لمواجهة الخراب الاتي، فالاصلاح ضرورة ملحة من اجل اعادة ترتيب البيت العربي و تحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية .

يمكن الاشارة الى الاصلاح بشكل عام "reforme" بمعنى تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بها ،و الاصلاح خلافا للثورة ليس الا تحسينا لاداء النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس باسس هذا النظام ،و بالتالي فان الاصلاح عبارة عن تغيير سياسي اي تحول الابنية و العمليات او الاهداف التي تؤثر في توزيع و ممارسة القوى الحاكمة في المجتمع و لكنه يتميز بصبغته السلمية على عكس الثورات و الانقلابات .

و قد استخدم مفهوم الاصلاح على نحو واسع النطاق في بدايات حركات الاصلاح الديني في القرن السادس عشر، بقيادة مارتن لوثر وذلك لانهاء نظام الاقطاع و التحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، نظرا لما كانت تملكه هذه الاخيرة من سلطات في تلك المرحلة مثل صكوك الغفران و محاكم التفتيش و غيرها .[1]

- الاصلاح لغة : من صلح الشيئ صلاحا كان نافعا و مناسبا و يقال اصلح الشيئ بمعنى ازال منه الفساد، و الاصلاح في اللغة العربية يعني ايضا التقويم و التغيير نحو الاحسن و الافضل، و التصليح اي تعديل ما خرب و الصالح هو نقيض الفاسد.[2]
- ورد لفظ الاصلاح في القرآن في اكثر من سورة مثل قوله تعالى :"واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون"[1]

[1]-مجمع اللغة العربية؛ الهيئة العامة للشؤون الاميرية. القاهرة: [ددن].2006 .ص168.
[2]-حازم مصباح حميد؛الاصلاحات الدستورية في الدول لعربية[1991.2007].عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.2012.ص32

- الاصلاح اصطلاحا : هو رتق و ترميم ما هو موجود بالفعل نية تصحيحه او تحسينه، و منع انهياره فهو تعديلا في التفاصيل او القضاء على خطا من الاخطاء، بقدر ما هو تحسين للمجال او للنظام. [2]

جاء مفهوم الاصلاح من هنا على انه اشير اليه بانه جميع التجارب التي طبقت في سياستها مجموعة من الاجراءات، التي تهدف لعلاج اختلاف عميق في جانب معين او اكثر من جوانب النظام الاجتماعي، في اطار الهيكل الدستوري و السياسي نفس النظام القائم و بذلك فان الاصلاح يعني تعديل او تحويل او الغاء ماهو قائم من تصورات و اجراءات، اي انه وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم الى ما يود المصلحون في المستقبل القيام به؛ و على كل حال فان الاصلاح لابد من ان يحتوي على تعديل و ام يكون اي تعديل غايته الاصلاح و الاصلاح اشمل من التعديل لانه يتضمنه اذ التعديل هو بعض ادوات الاصلاح ووسيلة من وسائله لكن ليس لكل تعديل اصلاح و ان كان يفترض انه يرمي اليه و يقصده.[3]

المطلب الثاني : تعريف الاصلاح السياسي:

يعتبر الاصلاح السياسي عملية متعددة الجوانب تعبر عما تم في الواقع و تشمل هذه العملية العديد من المبادئ مثل الاصلاح الدستوري، و اهم السمات البارزة التي تميز الاصلاح السياسي حدوث ظهور ظاهرتي التداول السلمي على السلطة و المشاركة في السلطة؛ مثل هذه المظاهر العديدة للاصلاح السياسي تعني حدوث عملية تغيير واسعة النطاق و متعددة المستويات ؛و من هنا سنتطرق لبعض التعريفات التي اوردها الباحثين حول الاصلاح السياسي و المتمثلة في :

- مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث اداء الدولة في المجالات الحياتية المختلفة.

- كما هناك من عرفه بانه تلك العمليات التي يمر بها النظام السياسي، والتي تهدف لتغيير واسع واشمل بحيث يكون التحول الديمقراطي احد اوجهه ومن ذلك الاقرار بالتعددية الحزبية والسياسية وتوفير ضمانات عامة لحماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية ،واحترام مبدا التداول السلمي على السلطة.[4]

- يعرف قاموس" واد بستر "للمصطلحات السياسية 1988 الاصصلاح السياسي ،بانه تحسين النظام السياسي من اجل ازالة الفساد والاستبداد .

---

[1] -القرآن الكريم؛سورة البقرة؛الاية 10.

[2]- عبد الوهاب الكيالي؛الموسوعة السياسية.بيروت:الدار العربية للنشر.1974.ص55.

[3]- حازم مصباح حميد؛نفس المرجع.ص34

[4] حسني بودينار؛الوجيز في القانون الدستوري.عنابة:دار العلوم للنشر،2003.ص97

- ويعتبر الاصلاح السياسي ركن اساسي مرسخ للحكم الصالح ،ومن مظاهره سسيادة القانون والثقافة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الادارة والمحاسسبة والمساءلة و الرؤية الاستراتيجية ،وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ودساتيرها وقوانينها بما يضمن توافق عام للدستور وسيادة القانون وفصلا للسلطات وتحديد العلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الامم المتحدة لادارة الحكم في الدول العربية. والمقصود بالاصلاح السياسي اذا القيام بعملية تغيير في الابنية المؤسساتية السياسية واساليب عملها واهدافها وذلك من خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي.[1]

- كما عرف جانب من الفقه الاصلاح السسياسي بانه جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وبشكل ملموس عن طريق النظم الديمقراطية .

- كما عرف العديد من الباحثين الاصلاح السياسي بانه مجموعة من الممارسات تستهدف اداء الدولة في المجالات الحياتية ،مميا يجعل النظام السياسي في مازق المشروعية بمختلف ابعادها .غير ان الاصلاح لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الاديولوجية والسياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة فالاصلاح هنا هو تغيير كل شيئ حتى لا يغير اي شيئ.[2]

- وهناك من يرى ان الاصلاح السياسي هو مشروع يقتضي توفر مرجعية دستورية في الاداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع .فالدستور حصانة من تكرار أخطاء وماسي الماضي ،كما هو مطلب وطني عميق ينسجم ومقتضيات العصر الحديث واصالة المجتمع.[3]

- اما عبد الاله بلقيز فيعرف الاصلاح السياسي بانه عملية بناء كيانات سياسية اكثر استقرارا ويعتبره ركن اساسي مرسخ للحكم الصالح. [4]

- التعريف الاجرائي للاصلاح السياسي:

- يمكن ان نستخلص من خلال التعريفات السابقة ان الاصلاح السياسي يعني عملية تشريعية وسياسية واجتماعية، تهدف لاحداث تغيرات جوهرية هامة على نمط السلوك في الدولة بغية دفع قوى المجتمع

---

[1] عمار عوابدي؛قيم ثورة اول نوفمبرونظام الحكم الوطني الراشد.مجلة الفكر البرلماني ا لعدد السابع.ديسمبر2009.ص19

[2] حازم مصباح حميد؛مرجع سابق.ص28

[3] مصطفى كمال السيد؛دور الدولة في عالم متغير –الاصلاح السياسي والمؤسسي في الدولة العصرية-.الاسكندرية:[ددن]. 2007.ص23

[4] فريدة كروشي؛ظاهرة الاحتجاجات ومسارات الاصلاح السياسي في الجزائر.مذكرة ماستر كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة ورقلة.2012-2013.ص19.

ومراكز القوى في مؤسسات الدولة، للعمل بموجب القانون والدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس.

وهو التغيير لوضع سيئ نحو الافضل لاسيما في ممارسات وسلوكات مؤسسة فاسدة او مجتمعات متخلفة ،هذا يعني انه يجب ان يكون هناك وضع سيئ يحتاج الى اصلاح اذ انه في غياب الوضع الشاذ لا مبرر للاصلاح، وان يكون للتغيير صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه؛ فمثلا تحول نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله لايعتبر اصلاحا.

ومن هنا نخلص الى ان الاصلاح السياسي مجموعة من الاجراءات و الخطوات تهدف الى الانتقال من نظام مستبد الى نظام حكم يقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل ،اي انه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما، في اطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج .

مفاهيم ذات الصلة بالاصلاح السياسي:

هناك مفاهيم مقاربة لمصطلح الاصلاح السياسسي ولها علاقة به نذكر منها:

التحديث: ياخذ جانب سياسي يشيرالى سلسلة من المتغيرات الهيكلية والثقافية في الانظمة السياسية للبلدان، التي تتبع طريق التحديات؛ ومن هنا يصبح مفهوم التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضع تقليدي الى وضع جديد، وهو عملية معقدة بمعنى شمولها على المتغيرات في كل النظم المجتمعية من التصنيع والتحضر و الحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية وصولا لارتفاع معدلات التعليم والمشاركة الشعبية والتحديث عملية نسقية اي ان التغيير في عنصر يؤدي الى التغيير في العناصر الاخرى، والتحديث عملية عامة اي لا تقتصر على مجتمع معين وانما تشهدها معظم الدول.[1]

التنمية: حسب تعريف مجلس ابحاث العلوم الاجتماعية فيمكن النظر اليها على انها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي وتحقيق المساواة وزيادة قدرات النظم الاستجابية التكاملية والتكيفية،

وتقوم على تحقيق التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد المكاني؛ وهناك من يضفي على التنمية بعد قيمي ويربطها بتحقيق الديمقراطية فوق هذا الاتجاه، فالتنمية صفة مرادفة لقيامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية والتي يرمي من خلالها الى اجراء تعبئة جماهرية اوسع ومشاركة في الشان السياسي اكبر.[2]

من خلال التعريفين السابقين يبدو مفهوم الاصلاح السياسي مغاير لمفهومي التحديث والتنمية اللذان يثيران قضايا اكثر اتساعا وعمقا، حيث يشير مفهوم الاصلاح وفقا للاستخدام الشائع الى ادخال تعديلات على

[1] بومدين طاشمة؛دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.2011.ص19.18.

[2] رعد عبد الجليل علي؛التنمية السياسية مدخل للتغيير.ليبيا:الجامعة المفتوحة.2002.ص25.

الممارسة السياسية او النظام السياسي في مسيرة التطور السياسسي نحو مزيد من الديمقراطية خصوصا في مجالات الحقوق و الحريات السياسية والتعددية الحزبية وتعديل الاطار الدستوري ليناسب متطلبات الاصلاح، وفي هذه الحالة يكون الاصلاح شاملا ومتعدد الابعاد ووفقا لهذا المعنى فان العديد من المجتمعات العربية قطعت شوط في التحديث والتنمية وبناء اقتصاد حديث وجيش وتعليم؛ ولكن ثمة ندرة من النظم السياسية التي شهدت درجات حقيقية من الاصلاح السياسي-[1]

التحول الديمقراطي : تشير كل الادبيات التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي الى مداخل متعددة لمسار التحول الديمقراطي من بينها مايعرف بالمدخل الاصلاحي ،حيث يبدا مسار التحول الديمقراطي من اصلاحات سياسية تباشرها السلطة الحاكمة تحت طائلة ضغوط تباشرها القوى الخارجية او قوى المعارضة ،ولكن سرعان ماتقود تلك الاصلاحات الى قوى ديمقراطية ووصولها للحكم لتباشر مرحلة اخرى من مراحل التحول. وهذا مايبرز مساحة التدخل بين المفهومين حيث يكون الاصلاح السياسسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي او مدخل من مداخله، ومن الناحية النظرية قد يحدث اصلاح دون تحول ديمقراطي ويظهر مفهوم الاصلاح السياسي اكثر تعددة من مفهوم التحول الديمقراطي الذي يشير الى تحولات نمطية وفق اجندة محددة ،كما قد يكون الاصلاح السياسي مفهوم نسبي الى حد ما .

فاي تحسين في الاوضاع السياسية التي يعيشها النظام من خلال اعطاء الحرية في التعبير او التنظيم للمواطنين يعتبر اصلاحا[2] .

الثورة: هي الحدث الذي يهدف للتغيير الجذري للمجتمع واستبدال النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني بنظام اخر يكون اكثرملائمة لتحقيق حياة عامة افضل للمجتمع والدولة، ويحدث ذلك عندما تكون القيم الموجودة في المجتمع غير مقبولة وهذا التغيير يكون بواسسطة الشعب لذلك يمكن القول بان الثورة تمثل البيئة الملائمة لعملية الاصلاح السياسي.

الانقلاب:يقصد به استعمال القوة من قبل فئة مدنية او عسكرية ضد السلطة القائمة من اجل الاستلاء على الحكم والوصول الى السلطة دون قصد تغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

غير ان الانقلاب يؤدي لتغيير الاوضاع القائمة اما البعد الاصلاحي لهذا التغيير يتحدد بناءا على اهداف السلطة الجديدة المنشاة على اثر الانقلاب.[1]

---

[1] كمال المنوفي ويوسف الصواني؛الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي.ليبيا:المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر.2006.ص48

[2] نبيل كريبش؛دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية.اطروحة دكتراه:قسم العلوم السياسية .جامعة باتنة.2007.2008.ص33

المطلب الثالث:الاصل التاريخي لفكرة الاصلاح السياسي

فكرة الاصلاح السياسي ليست بالفكرةالحديثة ،حيث نجد في كتابات المفكرين اليونان كافلاطون وارسطو العديد من الافكار الاصلاحية كالعدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولةوالاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروات، وفكرة الاصلاح كانت ولا تزال الهدف الاسمى للعديد من الفلاسفة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف اننحاء العالم، فضلا عن كونها موضوعا رئيسيا في النظريات السياسية للعديد من الفلاسفة والمفكرين من ميكيافيلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس .فقد تحدث ميكيافيلي في كتابه الشهير "الامير "عن اهمية الاصلاح وصعوبة خلق واقع جديد، ومع ذلك لم تتوقف حركة الاصلاح في العالم فالثورة الفرنسية 1789 وغيرها من الحركات السياسية في العالم جاءت كلها لتحقيق الاصلاح السياسي.[2]

وفي الوطن العربي فان فكرة الاصلاح السياسي بدات في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها امام روسيا القيصرية عام 1774 وتوقيعها معاهدة "كجك قنطارية"، ثم امتدت لاحقا للمجالات السياسية والادارية والاجتماعية ،ففي عام 1839 صدر مرسوم عرف"بالتنظيمات الخيرية" والتي اكدت على المساواة مابين المسلمين و غير المسلمين في الدولة العثمانية ،ثم تبع ذلك تبني اول دستور في الدولة العثمانية عام1876 والذي تم بموجبه انشاء برلمان مثل فيه المسلمين والمسيحيين واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة لاول مرة في الدولة العثمانية غير ان هذه الجهود الاصلاحية كانت بطيئة، وبالتالي لم تفلح في انقاض "الرجل المريض" وفي الجزء العربي ايضا من الدولة العثمانية بدات الافكار الاصلاحية في العديد من الاقطار العربية على يد المفكرين العرب مثل "رفاعة الطهطاوي"و"محمد عبدو"في مصر.و"محمد رشيد رضا "و"عبدالرحمان الكواكبي " في سوريا ،بالاضافة الى" خير الدين التونسي" في تونس حيث راى هؤلاء المفكرون ان الدولة العثمانية لم تعد دولة الاسلام التي تمثل طموحات العرب المسلمين ،وبالتالي لابد من اصلاحها او التخلي عنها لافتقادها الشرعية. وتمثل افكار هذا الجيل نواة الجيل القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من المفكرين العرب افكارهم اللذين لعبو دورا هاما في نشوء الحركة القومية العربية التي اثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الاولى وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الاوربي ؛كانت الجهود منصبة تحت الاستقلال ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت الدول العربية لانظمة تسلطية تعاني من سلسلة من

[1] حسني بو دينار؛مرجع سابق.ص99.

[2] عمار عوابدي. مرجع سابق.ص20.

الازمات المختلفة. وبالتالي الاستمرار في الحكم واستمرار الهيمنة على السلطة والدولة في ان واحد هو الامر الذي ادى الى انفجار الثورات في العديد من الدول العربية للقضاء على الانظمة التسلطية كدولة تونس.[1]

المطلب الرابع:مرتكزات ومستويات الاصلاح السياسي

ان عملية الاصلاح السياسي لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير اذ لابد من توفر بيئة مناسبة ومرتكزات موضوعية تدفع باتجاه الاصلاح وذلك لتجنب الاثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ماهو عليه.

1/**مرتكزات الاصلاح السياسي:**

لنجاح عملية الاصلاح السياسي لابد ان تقوم على مرتكزات اهمها:

-ضمان قدر من الحرية :اي ان عملية الاصلاح السياسي تحتاج الى توفر قدر كاف من الحرية تحقيقا للسيادة الفعلية للشعب، الذي يحكم نفسه بنفسه في نظام تعددي يقوم على دولة المؤسسات.

-حرية التعبير:كفالة حرية التعبير بكافة اشكالها وصورها وفي مقدمتها حرية الاعلام.

-البناء الدستوري:باعتبار ان الدستور هو عماد قانون الدولة فيجب على صناع الدساتير ان يحرصوا على بناء دستور يوافق ما ينشده المجتمع ومنسجما مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الانسان،[2]

- مبدا الفصل بين السلطات وعملية الفصل يجب ان تكفل الفصل بين السلطتين وان تبقى السلطة القضائية مستقلة عن كليهما لضمان حيادها كونها الحاكم بين السلطتين.

-اجراء انتخابات دورية:فالانتخابات الحرة تقوي الممارسة الديموقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وامكانية تجديد شكل النظام دوريا.[3]

2/**مستويات الاصلاح السياسي:**حيث نجد هناك ثلاث مستويات للاصلاح السياسي هي:

-المستوى الاول:ويعتبر الاصلاح هنا استراتيجية للوصول الى السلطة والمشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل مايعرف باستراتيجية الثورة او الاتجاه الثوري في التغيير، وتعتمد على منهج بناء القوة من الاسفل بصورة تدريجية او بسط الهيمنة الاديولوجية على المجتمع المدني ومكوناته على حد تعبير "غرامشي"الى ان تتمكن من السيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى بحرب المواقع.

[1] شادية فتحي ابراهيم ؛محددات الاصلاح السياسي في الدول العربية.القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية.2006.ص320.

[2] احمد ثابت ؛الاصلاح السياسي في العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة.القاهرة:[ددن].2006.ص199.

[3] سلوى الشعراوي واخرون؛ادارة شؤون الدولة والمجتمع.القاهرة:مركز واستشارات الادارة العامة.2001.ص04

-المستوى الثاني:الاصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين اداء الانظمة والمؤسسات الاجتماعية ،من حيث الكفاءة والفعالية وهو ما يندرج ضمن الاصلاح السياسي او المالي أو القانوني أو الإداري.

-المستوى الثالث:الاصلاح الفردي وابعاده القيمية والاخلاقية والنفسية والمعرفية والادراكية والسلوكية وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها ،وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ماهو قبيح وماهو جميل وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقده. [1]

المبحث الثاني:الارهاب ومواجهته

إن الإرهاب بمفاهيمه المتعددة المختلف عليها سيظل قائماً ومنتجاً لآثاره المدمرة ،طالما وجد الظلم والطغيان على الأرض ولن تنحسر الموجات الإرهابية إلا بالرجوع إلى العدل وإنصاف الأفراد والشعوب، واحتكام الدول إلى الشرائع والقوانين العادلة التي تنظم طبيعة العلاقات بين الجميع.

المطلب الاول:تعريف الارهاب

كون أن وضع تعريف جامع وشامل للإرهاب تعتبر عقبة كبرى على طريق الجهود المبذولة لوضع حد وحل حاسم لهذا الداء العضال، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة فالإرهاب مصطلح غامض وهناك العديد من المعاني التي يمكن أن يشملها ويستخدم لإضفاء مزيد من اللوم على طرف بالمقارنة بطرف آخر.[2]

المعنى اللغوي للإرهاب:

المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة إرهاب، ولكنها عرفت الفعل ((رهب – يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهبا أي خافه)). والرهبة هي الخوف والفزع، (أرهب). ولم يظهر لفظ (الإرهاب) في المعاجم الاحديثا[3]

وهو مصدر من (أرهب) يعني الأخذ بالسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته. والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعمد إلية حكومات وجماعات ثورية لتحقيق

[1] شعبان العيد؛الاصلاح السياسي في الجزائر2013.2008.مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص رسم سياسة عامة وادارة محلية.جامعة محمد خيضر بسكرة.2013.2014.ص.24.

[2] إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية.بيروت:[د.د.ن]2001، ص، 28 .

[3] محمد الباشاء، المعجم الكافي : عربي حديث، الطبعة الثانية.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص 67

أهداف سياسية فالإرهاب إذن هوا استخدام العنف – غير القانوني – أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة[1]

وفي المعاجم المترجمة إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية، ورد لفظ الإرهاب بما يفيد أنة وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسي مشيرة في ذلك إلى استخدام العنف سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، و(terrorize – Terroriser) أرهب أو روع أو نشر الذعر

والإرهاب، يفيد معنى استعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان. وإرهاب بمعنى الرعب أو الهلع.[2]

وفي القاموس السياسي: إرهاب بمعنى محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية.[3]

وقد اشتقت اللغة الايطالية لفظ (tterire)، بمعنى يخيف أو يفزع أو يشيع هلعا شديدا من اللفظ اللاتيني (terror)، في الوقت الذي ترجمت فيه اللغة الألمانية الفظ الفرنسي (terrorisme) إلى (terrorismus) ، لأنها لم تعرف لفظا مرادفا له يمكن اشتقاقه .

فالإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي (terrorist)هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات

ويتضح لنا من المعاجم والقواميس العربية والمترجمة واللاتينية أن جوهر الإرهاب هو الرعب، فأصل كلمة إرهاب هو أرعب ولكن المعاجم أقرت كلمة إرهاب والتي تفيد الرهبة.

وقد بلغت أهمية التعريف اللغوي للإرهاب حدا كبيرا دفع البعض إلى أن يتخذ منه أساساً لتعريفة اصطلاحيا واستنباط عناصره وخصائصه التي تميزه عن غيرة من الظواهر التي قد تختلط به. [4]

التعريف الاصطلاحي للارهاب:

التعريف الاصطلاحي للإرهاب هو محل الاختلاف وتباين الآراء ووجهات النظر ، وذلك للاعتبارات التي سبق ذكرها ، ولاعتبارات تاريخية ، ولاختلاف الأهداف والتوجهات وسياسات الدول ومصالحها ، تلك التي أدت إلى الاختلاف والتباين على أرض الواقع ، فكثرت وتنوعت التعريفات إلى الدرجة التي وجد معها

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 153.

[2] حسن سعيد الكرمي، المغني الأكبر (إنجليزي - عربي)، مكتبة لبنان، 1987، ص 1448

[3]- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط4، دار النهضة العربية، 1980م، ص 60 .

[4] عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب بإستخدام المتفجرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412 هجري، ص 106

الباحثون في مجال الإرهاب أن عدد التعريفات الاصطلاحية التي ظهرت في المؤلفات التي اهتمت بظاهرة الإرهاب تزيد عن مائة تعريف ، وفيها تفاوت وتباين وزيادة واتفاق . " فالبعض يركز في تعريف الإرهاب على " الأسلوب " أو " الطريقة " فيرون أن الإرهاب ليس فلسفة ولا حركة ، وإنما أسلوب أو طريقة لغرض تحقيق طموح سياسي لجماعة منعزلة ومحبطة ، تدرك أن لا أمل لها في الوصول إلى ما تريده إلا عن طريق تخويف الأغلبية ومؤسساتها عن طريق إشاعة الرعب والتضليل ". [1]

رغم الصعوبة القائمة في التعريف الاصطلاحي للإرهاب ، فإن الباحثين ما زالوا يتلمسون طريقهم للوصول إلى تعريف يتفق عليه ، ويكون وسيلة لمعالجة جماعية .

وفيما يلي سأذكر بعض التعريفات الاصطلاحية للإرهاب ، أملا في أن يسدد بعضها بعضا ، فما ينقص في تعريف تكملة التعريفات الأخرى . فضلا عن أن تعدد تلك التعريفات يدل على الاهتمام الذي وجه إلى هذه الظاهرة في العصر الحديث ، حيث ابتليت بها كثير من المجتمعات الإنسانية ، وفيما يأتي أبرز تلك التعريفات :

- عرفه عبد الستار الطويلة :

" محاولة فرد أو مجموعة من الأفراد أو الجماعات ، فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا ، بالقوة والأساليب العنيفة ، على أناس أو شعوب أو دول ، بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية ، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال ، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر. [2]

- وعرفت الموسوعة السياسية الإرهاب بأنه :

---

[1]-محمد مؤنس محي الدين؛الارهاب في القانون الجنائي،دراسة قانونية مقارنةعلى المستويين الوطني والدولي. القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية.1981.ص39.

[2]-عبد الرحمان بن سليمان المطرودي؛نظرة في مفهوم الارهاب والموقف منه في الاسلام. المملكة العربية السعودية:دار الحضارة للنشر والتوزيع.[د.س.ن].ص12.

" استخدام العنف- غير القانوني- أو التهديد به أو بأشكاله المختلفة ؛ كـالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف وغيره بغية تحقيق هدف سياسي معين . . . وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية ".[1]

-يراد بالارهاب "استعمال العنف الغير قانوني او التهديد به ،وباشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب،بغية تحقيق هدف سياسي معين".

-ولقد ورد في موسوعة علم العلاقات الدولية بان الارهاب يتمثل في:"جميع النشاطات التي تقوم بها الدولة او غير الدولة،ويتم فيها استخدام العنف قصد تحقيق اهداف سياسية محددة".[2]

-من خلال هذا التعريف نستنتج أن مفهوم الارهاب يرتبط بالعنف او التهديد به،من جهة معينة قصد تحقيق غرض معين غالبا مايكون سياسيا.

-كما عرف جاك شيراك رئيس فرنسا الأسبق الإرهاب حيث قال بأن(الإرهاب هو الحرب)[3]

-عرفت اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937م، على أن الأعمال الإرهابية هي (الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف، أو يقصد بها، خلق حاله من الرعب في أذهان أشخاص معينيين، أو مجموعة من الأشخاص، أو عامة الجمهور.

- أما الاتفاقية الأوروبية لعام 1977م، فلم تأتي بتعريف محدد للإرهاب فقد عددت مجموعة من الأفعال، منها ما كان قد حرم سابقا باتفاقيات دولية سابقة، أو كان التعامل الدولي حرمها، وأضاف إليها كل الأفعال الخطرة التي تهدد حيات الأشخاص أو أموالهم، ومن المأخذ على هذا التعريف عدم إرضائه الدول المشاركة، وذلك لعدم مصادقة أية دولة على الاتفاقية، وبحصر هذا التعريف بالإرهاب في بث الرعب بين الأشخاص أي بين العامة، لكن الحقيقة تشير إلى أن للإرهاب اهدافا ابعد واشمل سوف يتم النظر لها لاحقا.

- أما الاتفاقية العربية لعام 1998م، فقد عرفت الإرهاب في مادتها الأولى فقرة (2) بأنه(كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إفشاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).[4]

---

[1] - محمد مؤنس محي الدين؛نفس المرجع.ص13.

[2] -باخوية دريس؛جرائم الارهاب في دول المغرب العربي"تونس،الجزائر ،المغرب"نموذجا . جامعة ادرار:دفاتر السياسة والقانون ،العدد الحادي عشر،جوان 2014.ص100.

[3]- أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن. دمشق:[د.د.ن] 2002. . ص 61

[4]- جميل حزام يحيى الفقية؛مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام. صنعاء:الدائرة القانونية والادارية بمركز الدراسات والبحوث اليمني .2013.ص12

وفي إطار سعينا لإيجاد تعريف مناسب للإرهاب لابد من الإشارة هنا إلى أن تعريف منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها المنعقد على مستوى وزراء خارجية المنظمة في عام 2001م، في الدوحة في قطر، كان اقرب التعاريف لظاهرة الإرهاب منطقية أكثر من غيرها، حيث عرف الإرهاب هنا على أنة: (رسالة عنف عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما لايجوز الخلط الذر يع بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والإحتلال كما يحدث في فلسطين ولبنان). بالإضافة إلى العراق وأفغانستان، وقد جاء هذا التعريف تحت عنوان (الدعوة العربية الإسلامية) إلى ضرورة تحديد واضح لمعنى الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.[1]

التعريف الاجرائي للارهاب:

- بعد ان تعرضنا لمختلف التعريفات اللغوية والقانونية والفقهية لمفهوم الارهاب ،يمكن ان نستخلص تعريفا اجرائيا للارهاب بوجه عام وهو:"الارهاب عمل اجرامي، يرتكبه فردا او جماعة او دولة باسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس من اجل تحقيق هدف معين ايا كان" .

المطلب الثاني:اشكال الارهاب

يمكن تقسيم الإرهاب من حيث القائمين به إلى نوعين هما:

- إرهاب الدولة، وإرهاب الأفراد والمجموعات. وقد يحدث تدخل بين هذين النوعين، فالدولة ترتكب الإرهاب بنفسها أو بواسطة دعمها لبعض الأفراد أو الجماعات لتضعف بعض الدول الأخرى المنافسة، كم أن الجماعة الإرهابية إذا نجحت وسيطرت على مقاليد السلطة قد تستمر في إستخدام العنف والإرهاب وهي في السلطة.[2]

ويمكن تناول النوعين كما يلي:

1 – إرهاب الدولة:

إذا كانت الغالبية من الفقهاء تؤيد وجود إرهاب الدولة إلا أنهم اختلفوا في تعريفاتهم للمقصود منه، كما، أنهم عددوا صورا مختلفة لإرهاب الدولة، فالبعض يعرفه بأنه إستعمال الدولة لوسائل العنف بإنتظام لإثارة الرعب لتحقيق أهداف سياسية؛ وهذه الأهداف قد تكون الاحتفاظ بالسلطة أو قمع المعارضة، فالإرهاب يساعد الدولة على تحقيق بعض الأهداف التي تعجز الطرق السلمية عن تحقيقها، وإرهاب الدولة يسمى أيضا إرهاب المؤسسة أو الإرهاب السلطوي أو المؤسسي نظرا لأنه يحافظ على السلطة والشرعية والمؤسسات.

[1] -كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضؤ القانون الدولي العام..بيروت:[ددن]، 2003 ، ص 23
[2] إمام حسانين خليل، مرجع سابق.ص53.

وهذا الإرهاب تمارسه دول العالم كافة دون استثناء، وضمن المجتمع الواحد، والدولة الواحدة، وبين الدول أيضا منذ القدم وحتى الآن.[1]

وقد يطلق علية الإرهاب من أعلى، أو الإرهاب الأحمر. ولكن ليس كل عنف تمارسه الدولة يسمى إرهابا فهناك أشكال من العنف الرسمي تمارسه الدولة في حدود الشرعية.

والبعض يعرف إرهاب الدولة رغم سابق رفضه لما يسمى بإرهاب الدولة، ويعرفه بأنة (إستخدام الدولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين لإضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض).

وهنا لابد أن نضع تسائل أيضا، أليس إبادة الولايات المتحدة الأمريكية للهنود الحمر، أصحاب الأرض إرهابا؟ أليس إلقاؤها القنبلتين الذريتين على مدينتي (هوريشيما ونكازاكي) إرهابا؟ أليس أعمال دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين –أصحاب الأرض– إرهابا دوليا؟!

2) إرهاب الأفراد والجماعات:

أن الرد على إرهاب الدولة وخاصة ذلك الذي يمارس ضد الأفراد المدنيين وعلى الأخص داخلها يكون بموجبة عنف مضاد، ولقد كان ذلك هو أول ما عرفة التأريخ الحديث من إرهاب الأفراد، كرد فعل على إرهاب السلطة أو الدولة، ويسمى بالإرهاب غير السلطوي ويوجه ضد الدولة من جانب الجماعات والأفراد المناوئة لها.

كما يطلق البعض على الإرهاب الفردي إرهاب التمرد ويشكك في كونه إرهابا، وقد ارتبط الإرهاب بالأفراد في العديد من تعريفات ما يعرف بكتاب الإتجاه السائد، ولدى الأجهزة الرسمية الغربية، بل إنه ارتبط في بعض الأحيان بجنسية معينة، حيث أنهم في أمريكا يعرفون الإرهاب بأنه أعمال العنف الموجهة ضد الأمريكيين والتي تقع من مواطن لايتمتع بالجنسية الأمريكية.

صور إرهاب الأفراد والجماعات:

تتعدد صور الإرهاب الفردي وترتكز جميعا على الهدف من الإرهاب ومن ثم يمكن تقسيمها كالتالي:

1 – الإرهاب الثوري، وهو الإرهاب الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل وكامل في التركيبة السياسية والإجماعية للنظام القائم، وقد يكون في إطار حركه عالمية أو في إطار داخلي.

[1] سالم إبراهيم عامر، العنف والإرهاب،ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1984 . ص 31 .

2 – الإرهاب شبة الثوري، والذي يهدف بدورة إلى إحداث بعض التغيرات البنائية والوظيفية في نظام سياسي معين، وقد يصبح جزاء من برنامج أكثر إتساعا للتغيير السياسي[1]

3 – الإرهاب العدمي، ويستهدف القضاء على النظام القائم دون وجود تصور لنظام بديل، فهو لايستهدف التغيير فقط بل التدمير، وهذه الفئات لاتسبب تحديات كبيرة للدولة كما لايوجد لها أمثلة معاصرة، ولكنها وجدت إبان الثورة الفرنسية.

4 – الإرهاب العادي، (إرهاب القانون العام) وهو الذي يمارسه الأفراد بدافع أناني ولتحقيق مصالح شخصية، اقتصادية، أو اجتماعية، فهو بعيد عن الهدف السياسي ويتمثل في أعمال الخطف واحتجاز الرهائن إذا كان الهدف منها طلب (فدية مالية) وما يطلق علية البعض (إرهاب المخدرات).[2]

المطلب الثالث: آثــار الإرهـاب على الدول والمجتمعات

لا تكاد الأسرة الدولية تتمكن من إزالة الأثار المؤلمة لأعمال إرهابية دامية في محاولة من الدول التي تقع فريسة له، لإستكمال مسيرتها نحو التقدم والتنمية حتى يلقي شبح الإرهاب مرة أخرى بظلاله المخيفة من خلال أعمال إرهابية جديدة تلحق الموت والمعاناة بأرواح الأبرياء، وقد تنوعت أشكال الإرهاب وأساليبه وضحاياه واتسعت ضرباته لتشمل العديد من دول العالم. ومما لاشك فيه ان الأعمال الإرهابية تحدث آثاراً سلبية مؤلمة، فإلى جانب أثر الإرهاب على الإنسان والمتمثل في حرمانه من أهم حقوقه الأساسية كالحق في الحياة والحق في الأمن والعيش بسلام، فإنه يُهدد السلامة الإقليمية للدول ويزعزع استقرار الحكومات ويوقف عجلة التنمية. ويبرز هذا المطلب أهم الآثار التي تسفر عنها الأعمال الإرهابية الآثمة من عدة جوانب.

الآثــار السياسية: تلقي الأعمال الإرهابية بظلال كثيفة وتبعات مُعقدة على العلاقات بين الدول، إذ تتأثر مواقف الحكومات والأفراد بالدولة التي يُرتكب بها العمل الإرهابي تجاه موطِن أو دولة مرتكبي هذا العمل وينعكس ذلك على العلاقات بين الدولتين، وتنقسم الأسرة الدولية بين مؤيد ومعارض لهذه المواقف وتتسع الفجوة السياسية تبعاً لذلك. والمثال الذي يمكن الإشارة إليه بصدد الآثار السياسية للأعمال الإرهابية هو الموقف الأوروبي/الأمريكي من الدول العربية والإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لكون مُنفذي الهجمات أو أغلبهم من المواطنين العرب المسلمين، فقد تعرضت العلاقات السياسية لتوتـر ملحوظ واهتزاز كبير بين الفريقين في أعقاب هذه الأحداث.

[1] محمد مؤنس محي الدين ، مرجع سسابق.ص68.

[2] حسين شريف. الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا.القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1997 . ص 27 .28.

ومن جانب آخر، تكمن الخطورة في استغلال بعض الأفراد والكيانات الإرهابية لمواقف بعض الدول وسعيها لإيجاد قنوات اتصال مع حكومات هذه الدول ومجتمعاتها لمساندتها في مواقفها بدافع من حماية حقوق هذه الكيانات التي تدعي بأنها مُنتهكة بل ومسلوبة في بعض الأحيـان؛ ويُشـار كذلك إلى أن هذه الجماعات أو الكيانات وفقاً لمعتقداتها لا تؤمـن بالمفهـوم القانونـي أو الاجتماعي للدولـة أو الأمـة، فالوطن لديهم حيث يوجد حلفائهم أو المؤمنين بهم ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى عدم اكتراث هؤلاء بفكرة السيادة والسلطان الموضوعي للدولة على إقليمهـا والحدود والمواطنـة.[1]

الآثـار الاجتماعية: لا تقل الآثار الاجتماعية في خطورتها عن الآثار السياسية، إذ أن نجاح الدول وتقدُمها يرتبط وجوداً وعدماً بوحدة أطياف وفصائل مجتمعاتها وإيمـان هذه الأطياف ـــ على تنوعها ـــ بمفهوم الوطن أو الدولة التي يعد الفرد أساس بنيانها وتماسكها، فاذا ما اختل هذا البنيان القائم على الأفراد اهتزت أسس البناء واختلت مقومات النجاح في الدول.

وهدياً بذلك فان الجماعات والكيانات الإرهابية قد تتخذ من إثارة الفتن الطائفية والمذهبية مسلكاً لها وتمهيداً لخطوات لاحقة تهدف بها إلى إيجاد ظروف وملابسات تعزز من مُواقفها وأعمالها غير المشروعة، وتنظر هذه الفئات المنحرفة فكريـاً إلى أطياف المجتمع الأخرى نظرة دونية باعتبار أنها لا تتساوى معها في الحقوق والامتيازات، بل وقد يصل الأمر إلى مرحلة تكفير هذه الأطياف. ومن شأن ما تقدم أن يؤدي إلى اظطراب في التركيبة المجتمعية للدولة كما يؤدي ذلك أيضاً إلى شعور بعض شرائح المجتمع بالتهميش وعدم المساواة ومن ثم عدم الاحساس بمفهوم المواطنة الذي يولد مشاعر الحقد والكراهية وتكون أولوية الفرد هي مصلحته الذاتية أو مصلحة طائفته، وينتج عن ذلك وهن وتصدُع البنيان المجتمعي وتجد الكيانات الإرهابية من هذا الوضع المجتمعي المتفكك والمتشتت بيئـة خصِبـة بل ومثالية لارتكاب الأعمال الإرهابية وصولاً إلى بسط نفوذهـا على المجتمعات.

الآثـار الاقتصادية والتنموية: يأتي النمو الاقتصادي وبدائل التنمية في مُقدمة الخطط الاستراتيجية لحكومات الدول بهدف تحقيق الرخاء والرفاهية لمجتمعاتها، وتعد مسائل الاستقرار المجتمعي وأمن المواطنين ونظم العدالة الجنائية الفعالة القائمة على سيادة القانون من أهم عوامل النمو الاقتصادي. وتبرز الآثـار السلبية للإرهاب على الاقتصاد والتنمية في العديد من المجالات يُذكر منها من جانب تخصيص الميزانيـات وضخ أموال في التصدي للأعمال الإرهابية ومواجهتها، ومن جانب آخر الأموال التي تنفقها الدول في إعادة إعمار ما أتت عليه الإعمال الإرهابية وخلفته من دمار في المنشآت، وقد تجد الدول التي تتعرض لضربات إرهابية

[1] صغير يوسف. الجريمة المرتكبة عبر الانترنت – رسالة الماجيستير جامعة مولود معمري ،تيزي وزو– تاريخ المناقشة 2013/3/6.ص33

مُوجعة صعوبة شديدة في اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي الذي يعـزف عن المخاطرة بضخ رؤوس أموال فـي هذه الدول خِشيـة فقدانهـا نتيجـة الأوضـاع غيـر المستقـرة وعدم قـدرة الحكومـات علـى مُواجهـة شبـح الإرهـاب. وغني عن البيان أن الدول التي تعتمد على السياحة في زيادة الدخل القومي ورفع قدراتها السياحية يُصاب اقتصادهـا بأضرار بالغـة من جراء الأعمال الإرهابيـة حيث يُعد الأمـن هو المطلب الأول لأي سائح في العالم.[1]

المطلب الرابع: استراتيجية مكافحة الارهاب

الإرهاب ظاهرة موصولة الحلقات و مستمرة الأعمال و التتابع و ليست حديثة، كما يتصور البعض، وما نعاني منه في مجتمعنا ودول اليوم إلا حلقة من حلقات الإرهاب، عانت منه مجتمعات ألامس ولقد تم وضع اتفاق دولي شامل لمناهضة عمل المنظمات الإرهابية و دعم جهود التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب نذكر منها:

- **جهود الأمم المتحدة**

إدانة الأمم المتحدة للإعمال الإرهاب الدولي وحث على التعاون لمكافحة و قد تبنت هذه الأخيرة عدة قرارات ،فـي 12 ديسمبر 1969 أصدرت المعية العامة قرارا يدين تحويل الطائرات المدنية بالقوة أثناء طيرانها و أكدت على ضرورة اتحاد إجراءات فعالة.

- كما اصدر مجلس الأمن قرارا فـي 9 سبتمبر 1980 عبر فيه عن قلقه البالغ للتهديدات التي تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب خطف الطائرات.

- كما إدانة الجمعية عملية اخذ و احتجاز الرهائن التي نتج عن الاستيلاء الغير مشروع لطائرات و فـي 20جويلية 1972 اتخذ مجلس الأمن قرارا أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء تهديد حياة الركاب نتيجة الاستيلاء الغير مشروع على الطائرات.

ومنذ عام 1972 كتفت الأمم المتحدة حملتها و تحولت من الإدانة، وتناولت الإرهاب بمختلف صوره و أشكاله و ظروفه و حاولت التوصل إلى تعريف محدد للعمل الإرهابي، و الاتفاق على وسائل مكافحته، ابتداء من الدورة السابعة و العشرين عام 1972 حتى ألان.[2]

- **اللجنة الخاصة المعينة بالإرهاب الدولي**

[1] صغير يوسف. نفس المرجع. ص34-35.
[2] - صغير يوسف. نفس المرجع. ص34-35.

بناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3034 الصادر في 18 ديسمبر 1972 أنشئت لجنة خاصة بالإرهاب الدولي لدراسة الملاحظات التي تقدم لها الدول، وقد اجتمعت في مقر الأمم المتحدة في 13 أوت بتشكيل لجنة فرعية.

الأولى : تختص بتعريف الإرهاب

الثانية: تدرس الأسباب الكامنة وراء تفش الظاهرة

ولازالت اللجنة الخاصة المعينة بالإرهاب متواصلة عملها حتى ألان طبقا لتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3034 الصادر في 18 ديسمبر 1972 .

- التعاون العربي في مجال المكافحة الجريمة الإرهابية

في المجال الأمني : وضع تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية في مادتها الثالثة؛

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين الداخلية لكل منها.[1]

1- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

2- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

3- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

4- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

[1] عامر مصباح الجدال: الجريمة المنظمة، المفهوم والأنماط وسبل التوقي. ليبيا: إدارة الكتاب والنشر .2007، ص 88.

5 - تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

6- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المتعمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

7- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

من خلال كل ها نستنتج اهم الاستراتيجيات لمكافحة الارهاب متمثلة في:

- عدم تقديم اي تنازلات للارهابيين وعدم ابرام اي صفقاتمعهم.
- تقديم الارهابيين الى العدالةعلى ماقترفوه من جرائم.
- عزل الدول التي ترعى الارهاب وممارسةالضغط عليها لاجبارهاعلى تغييرسلوكها.
- دعم قدرات مكافحة الارهاب لدى الدول[1]

[1] - تشارلز تاونزند.الارهاب مقدمة قصيرة جدا.ت، محمد سعد طنطاوي.القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.2014.ص123

خلاصة الفصل:

يعبر الاصلاح السياسي عن فعالية الاصلاح السياسي ،فهو عملية تشريعية وسياسية واجتماعية، تهدف لاحداث تغيرات جوهرية هامة على نمط السلوك في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس. ، كما يقوم على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة و المختلفة،من اجل ادارة شؤون الدولة والتفاعل مع مطالب المجتمع،ومعرفة كيفية التعامل معه في اطار البيئة المحيطة به.

ان نجاح الاصلاح السياسي يتوقف عن مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياته المنصهرة داخله،باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية،منفتح على جميع الاطراف والقوى من اجل اعطائهم مكانة تساهم في بناء المؤسسات وتفعيل ادوارهم.

اما فيما يخص الظاهرة الارهابية فقد حددنا مفهومها،فهي عمل اجرامي يرتكبه فردا او جماعة او دولة باسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس من اجل تحقيق هدف معين ايا كان ؛ومعرفة اسباب تنامي الظاهرة فتبينت خطورتهاو انعكاساتها المدمرة ،من الناحية الامنية والاقتصادية والاجتماعية ، وما تفرزه من خسائر كبير تنعكس على الوضع الاجتماعي نتيجة لتقليص فرص الاستثمار وانتشار ظاهرة البطالة ،كذلك رصد الاليات الوقائية والردعية التي ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العمليات الارهابية.

الفصل الثاني

الاصلاحات السياسية في تونس وتطور التهديدات الارهابية

في هذا الفصل سوف نتطرق الى طبيعة الاصلاحات السياسية في تونس قبل، و اثناء و بعد ثورة الياسمين ،ثم الانتقال الى ابرز عوائق الاصلاحات السياسية بعد الثورة المتمثلة في التهديدات الارهابية محاولين ابراز اهم هذه العمليات الارهابية، و الهدف من هذه العمليات للوصول الى اهم النتائج التي ترتبت عن هذه العمليات الارهابية؛ و في الاخير سنعمل على تقييم الاصلاحات السياسية في تونس في ظل هذه العمليات الارهابية لابراز عوائق الاصلاح السياسي .

المبحث الاول : الاصلاح السياسي في تونس

في هذا المبحث سنتناول الاصلاح السياسي في تونس في مراحل مختلفة حسب الظروف التي مرت بها تونس فالمرحلة الاولى وهي مرحلة قبل الثورة لنحللها حسب النضام السياسي السائد ؛ والمرحلة الثانية حسسب المتغيرات الجديدة المتمثلة في ثورة الياسمين؛ اما المرحلة الثالة فسنذكر الاصلاحات السياسية الناتجة عن الثورة ؛وهل حقا حققت اصلاحات سياسية في تونس وتحسنت الاوضاع الاجتماعية وتحققت الديمقراطية .

المطلب الاول : الاصلاح السياسي في تونس قبل الثورة

- يعرف النظام التسلطي بطريقة سلبية مقارنة بالنظام الديمقراطي و النظام الشمولي فهو نظام لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة اساسا في المشاركة السياسية و التعددية و التداول السلمي على السلطة، عن طريق انتخابات تنافسية حرة و شفافة و في هذه المرحلة قد نسميها بالتحكم في منظومة الاصلاح السياسي، حيث تمتد جذور الفكر الاصلاحي في تونس الى القرن 19 و لقد اتخذ بورقيبة من الاصلاح منهجا سياسيا للحكم يعتمد على المرحلتين في تطوير المنظومة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للدولة، و طورت بعده النخبة السياسية لنظام بن علي خطابا مبنيا على مسالة الاصلاح السياسي يستند الى شعارات مزوقة ذات بعد استشراقي براغماتي ،لا تمت بصلة الى الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لتونس.

- و يهدف الخطاب السياسي الرسمي لنظام بن علي بصفة عامة الى :

- التوسيع في مجال المشاركة السياسية .

-تركيز دولة القانون و المؤسسات و انفتاح النظام السياسي و تعميق التنافس على السلطة و التعددية، الا ان الاصلاحات المعلن عليها اكتفت في حقيقة الامر بادخال تغييرات شكلية على البنية الدستورية و الاجرائية للنظام السياسي ،دون التغيير بصفة جوهرية في اساليب الحكم التسلطي و كانت الغاية الحقيقية للاصلاح خلق الفضاء السياسي و التحكم في مسار الانفتاح الديمقراطي بما يضمن تحقيق بقاء السلطة و استمرارها ،فبالرغم من احتكار الرئيس و جماعته سلطة القرار انتهج نظام الحكم سياسات اصلاحية غيرت البنية الاقتصادية و الاجتماعية بصورة عميقة فقد تم تعميم التعليم و تخريج الاف الاطارات الكفؤة في مختلف مجالات المعرفة ،و تركزت المراكز الصحية الحكومية في جل المدن و كذلك المؤسسات الثقافية و انشاء البلاد مؤسسات اقتصادية جيدة ذات قدرة تنافسية عالية و تم التحكم بالنمو الديمغرافي للسكان و ارتفاع الدخل السنوي للفرد.[1]

اولا : النظام السياسي التونسي : استند نظام الحكم طيلة ثلاث عقود الى دستور 1959 الذي صيغ على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري بحيث يحتكر رئيس اغلب السلطات " التنفيذية و القضائية" في ظل حكم الحزب الواحد، الذي يعين اعضاء السلطة التشريعية عبر انتخابات صورية لا وجود فيها لمنافسين مع اضفاء عمليات تجميلية بحيث جرت المحافظة على انتظام الانتخابات الرئاسية و التشريعية و سمح لعدد من الاحزاب السياسية " الصديقة " لحزب الرئيس بالتواجد في السلطة التشريعية بنسبة صغيرة و محددة بالقانون، و تمكين بعض الاصدقاء من تاسيس منابر اعلامية خاصة و لكن هذا الديكور التعددي لم يفلح في تغطية الطابع البوليسي الشرس للنظام و الذي فضحته مختلف التقارير التي اصدرتها منظمات حقوق

[1] - احمد كرعود؛الربيع العربي:ثورات الخلاص من الاستبداد_دراسة حالات_.بيروت:دار شرق الكتاب للنشر.2013.ص32

الانسان الوطنية " الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان و المجلس الوطني للحريات و الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات و جمعية الحرية و الانصاف" ،و العربية "المنظمة العربية لحقوق الانسان و مراكز القاهرة لدراسات حقوق الانسان "،و الدولية " الفدرالية الدولية لحقوق الانسان و منظمة مراقبة حقوق الانسان و منظمة العفو الدولية "، و كذلك هيئات الامم المتحدة لمراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الانسان اجمعت كل هذه الهيئات و المنظمات على انتهاج النظام التونسي سياسة قمعية ممنهجة حيال كل المعارضين مستخدما التعذيب و الاعتقال كاداة للبطش بهم، و ذلك لبث الخوف في المجتمع وقد استعان النظام لممارسة هذه السياسة القمعية بعدد من الاجهزة البوليسية والاستخبارية و سخر القضاء لمحاكمات جائرة كما استعمل الاعلام لتشويه سمعة كل المعارضين و استعمل الحزب الدستوري الحاكم الذي اصبح يعرف بالتجمع الدستوري الديمقراطي كجهاز لمراقبة المواطنين و خاصة في الاحياء الشعبية ؛لقد كانت لهذه السياسة القمعية نتائج كارثية على المجتمع و النظام ايضا فلم يعد الاهتمام بالشان العام يستهوي او يجذب المواطنين و خاصة الكوادر المتعلمة و اصبح الانخراط في العمل السياسي و خاصة في الحزب الحاكم يهدف الى تحقيق المصلحة المادية للشخص، او اتقاء شر المخبرين و كتبة التقارير البوليسية ،و بذلك خسر النظام سبل التواصل الحقيقي مع الناس و بالتالي فقد اهم مصدر لمعرفة الشواغل الحقيقية للمواطنين و خاصة الشباب و سكان المناطق المهمشة، و عندما هبت الجماهير في المدن الداخلية و الاحياء الشعبية تريد رحيل "عصابة السراق" لم يجد النظام من يحميه فلا مؤسسات دستورية منتخبة تمثل حقيقة المواطنين و لا هياكل حزبية تؤطر الجماهير و لا منظمات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط بين السلطة و المجتمع، و حتى الاجهزة الامنية المتغولة لم تسعفه في احلك الاوقات لقد بنيت الاحتجاجات و المواجهات مع اجهزة الامن المختلفة افتقاد النظام لاية شرعية.[1]

– ان ما يميز النظام السياسي قبل ثورة الياسمين انه نظام تسلطي اعتماده الاساسي على الاجهزة الامنية و وزارة الداخلية لفرض سلطانه "البلاد و العباد"، كما كان لهياكل الحزب الحاكم و اجهزة الاعلام الحكومية من اذاعة و تلفزة و وكالة الاتصال الخارجي ادوار بارزة للتسويق للنظام و التعتيم على الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي البائس؛ اما الجيش فقد ظل دوره في الحياة السياسية مهمشا بعيدا عن الادارة المباشرة للحياة العامة للبلاد ،قليل العدد و العتاد بالمقارنة بجيوش البلدان المجاورة ولم يتم اللجوء اليه الا في حالة عجز الاجهزة الامنية عن قمع الانتفاضات الشعبية الكبرى .

فمن خلال ما سبق يمكن ان نستنتج ان النظام السياسي التونسي كان نظام تسلطي بوليسي، يعتمد على قمع الحريات و المشاركة السياسية ،و لا وجود لاي اصلاحات سياسية جوهرية او اصلاحات مبداها الديمقراطية؛ بل كان الرئيس يعتمد على الخطابات الاستشرافية و اصلاحات شكلية بمساعدة الاحزاب و الاعلام التي في قبضته مما ادى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من فقر و بطالة بالاضافة الى سياسة القمع التي اعتمدها النظام ضد المعارضة، و تسخير الاعلام لتشويه سمعتها و القضاء من اجل ابادتها نهائيا .

ثانيا : النظام الاقتصادي : ان ازمة الاقتصاد التونسي في اواسط الثمانينات هيات الظروف الملائمة لانقلاب بن علي و استلامه السلطة يوم 07 نوفمبر 1987، و دخول تونس تجربة اقتصادية جديدة لمدة عقدين عمادها القطاع الخاص والانفتاح على السوق الاوروبية المشتركة و تقليص دور الدولة تدريجيا في مجال الاقتصاد ،و تقديم الخدمات و خاصة في مجال الصحة و التعليم و التشغيل، و بالرغم من ان متوسط النمو

[1] -راغب السرجاني؛قصة تونس من البداية الى 2011. القاهرة :دار اقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011.ص55.54.

الاقتصادي قد بلغ طيلة فترة التسعينات 5,6% و في العقد الاول من الالفية الثالثة 4,5% و جرى تدعيم البنية التحتية ،مطارت، جسور، و ربط المدن و القرى بشبكة الكهرباء فقد انتهت هذه الحقبة بازمة حادة كان محورها عجز الاقتصاد التونسي عن توفير نسبة عالية من فرص العمل و خاصة للشباب المتعلم و الحامل للشهادات الجامعية، فنمط التنمية الذي اعتمد في تونس قد اعتمد اساسا على تمويل قطاع صناعي معد للتصدير، و يشغل يد عاملة رخيصة و محدودة التعليم حتى يمكن للشركات المصدرة منافسة المؤسسات الاوروبية، و على تطوير قطاع سياحي اغلب زبائنه من الموظفين و العمال الاوروبيين؛ لقد وصل هذا الوسط الى مازق حقيقي بسبب منافسة الصناعة الصينية و بلدان جنوب شرق اسيا ففي غياب الاصلاحات في هذا المجال لم يصمد هذا النمط امام تبعات الاتفاقية التونسية الاوروبية القاضية بتكوين سوق للتبادل الحر بين تونس و البلدان الاوروبية وذلك تدريجيا على مدى 12 سنة بداية من 1998 حتى سنة 2012 ؛وقد ادت السياسات الاصلاحية الاقتصادية في زمن بن علي الى تاكل الطبقة الوسطى، و تعميق ازمة البطالة خاصة ذوي الشهادات و تسريح العمال نتيجة خصخصة المؤسسات، و زادت نسبة الفقر حيث وصلت نسبة السكان الذي يبلغ دخلهم اليومي دولارين 28% سنة 2010، و جاء اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 و خاصة في اوروبا زبون تونس الاول ليزيد من حدة ازمة الاقتصاد وبالخصوص ازمة التشغيل في تونس.[1]

-وفي الاخير يمكن القول انه رغم الايجابيات التي نتجت عن سياسات الاصلاح الاقتصادية التي قام بها بن علي على اثر الانقلاب المتمثل في فتح المجال للاقتصاد الحر و اعادة بناء و هيكلة البنية التحتية، و الاعتماد على القطاع السياحي بدرجة كبيرة يحتسب له، لكن على حساب الطبقة المتوسطة للمجتمع التونسي التي تاثرت سلبيا بهذه الاصلاحات بسبب تعميق الفوارق الاجتماعية بين المناطق نتج عنها بطالة كبيرة، بالاضافة الى الازمة الاقتصادية الاوروبية اثرت في القطاع الاقتصادي التونسي باعتماد هذا الاخير على الاسواق الاوروبية؛ من هنا نجد ان سياسات بن علي الاصلاحية في المجال الاقتصادي كانت تسعى الى تقوية النظام الاقتصادي للدولة على حساب الطبقات المتوسطة في مجتمعه مما سبب عجز كبير في هذا القطاع مما نتج عنه بطالة وفقر. و يمكن القول ايضا ان النظام الذي تبناه بن علي اسلوب في الحكم قائم على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية و رفع المستوى المعيشي للمواطن اي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية وبالفعل كما ذكرنا سابقا نجحت تونس في تحقيق معادلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة بفضل تدفق الاستثمارات و السياحة الخارجية ،المندرجة في اطار تصور غربي قائم على دعم النموذج الاصلاحي التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام، الذي يصرف في برامج التنمية مما جعله يتدبر اهم مدخل للفساد المالي و استخدام اسلوب المافيات المنظمة لتجميع الثروة في غياب اليات المراقبة و المحاسبة المؤسساتية، كما كشف هذا الغياب عن ضعف فظيع في امتلاك الاليات الاقتصادية القادرة على امتصاص تداعيات الازمة المالية العالمية ؛و هكذا فمن ابرز سلبيات الاصلاحات الاقتصادية تدهور الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ،و تزايد التفاوت الاجتماعي و تركيز الثروة في ايدي فئة محظوظة من المواليين لعائلة الرئيس.

[1]علي الدين هلال،نفين مسعد.النظم السياسية العربية-قضايا الاستعمار والتغيير.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط5، [د. س. ن].ص57

المطلب الثاني:اصلاحات اثناء الثورة

من ابرز اصلاحات هذه المرحلة عزل الرئيس السابق، حيث اعلن مساء يوم 14 يناير عن مغادرة الرئيس زين العابدين على تونس بعد اندلاع المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام الحكم، بعدها اعلن الوزير الاول رئيس الوزراء محمد القنوشي عن توليه منصب الرئاسة نظرا للفراغ المؤقت للمنصب طبقا للمادة 56 من الدستور التونسي. و لكن هذه الخطوة وجدت معارضة من قبل خبراء قانون دستوري تونسيين ففي اليوم التالي اعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم و من ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقا لاحكام المادة 57 من الدستور، الذي نص على تولي رئيس البرلمان للمنصب على الا يتجاوز 60 يوم يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد و لكن المدهش ان الرئيس المؤقت فؤاد المبزع قام بتكليف رئيس الحكومة السابق بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على اجراء انتخابات برلمانية في اسرع وقت، و من احد ابرز الاجراءات التي اعلن عنها الرئيس الانتقالي و التي قصد بها ان تلعب دورا في تهدئة الاوضاع و توفير الشرعية للمرحلة الانتقالية ذاتها كان تشكيل حكومة ائتلاف وطني و تشكيل هيئة وطنية لبحث ملف الاصلاح السياسي ؛لم يكن من الواضح كيف سيتم اختيار اعضائها و على اية اسس و لكن تعيين استاذ القانون الدستوري عياض بن عاشور رئيسا لهذه اللجنة و هو المعروف بتوجهاته العلمانية الراديكالية التي التقت دائما مع توجهات النظام السابق المناهضة للتيار الاسلامي فهو يؤكد على عنصر الاستمرارية في الحكم و على ان الاصلاحات التي قد يتم تبنيها في النهاية ستظل محدودة في اطار معين .[1]

و من ابرز الاصلاحات ايضا: بعد تعاقب حكومتان على السلطة اثر خلع زين العابدين، تكونت حكومة ثالثة وتعهدت بتنظيم انتخابات حرة و شفافة لمجلس وطني تاسيسي تعهد اليه صياغة دستور جديد للبلاد. و بعد احداث الثورة تم منح تراخيص قانونية لاكثر من 106 احزاب بما في ذلك حزب النهضة ذي الخلفية الاسلامية، و حزب العمال الشيوعي التونسي اللذان كانا محضوران و عرضة للاستهدلف تحت حكم بن علي، كما تمكنت عديد الجمعيات التي كانت محضورة في ايام بن علي من الحصول على التراخيص القانونية ومنها الجمعية الدولية لمساندة السجناء السياسيين و الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب ، كما قامت الحكومة الانتقالية بحل التجمع الدستوري الديمقراطي حزب بن علي الحاكم، و البوليس السياسي الذي كان عناصره يتواجدون في كل مكان و يرتدون ملابس مدنية لمراقبة نشطاء المعارضة و التضييق عليهم ، كما تبنت الحكومة الانتقالية قانون العفو التشريعي العام الذي تم بموجبه اطلاق سراح ما يفوق 500 سجين كانوا يقضون عقوبات بسبب جرائم سياسية.[2]

- فباستمرار الثورة التونسية بعد الاطاحة بالنظام السابق لبن علي و حل الحزب الحاكم و مؤسسات النظام السابق، و باستكمال لعملية الاصلاحات السياسية الجذرية بدات ببناء مؤسسات اساسها الديمقراطية من خلال تشكيل مؤسسات انتقالية تتمثل في :

اولا: المجلس الوطني التاسيسي :

هو مجلس تاسيسي مكون من 217 عضو انتخبوا من قبل التونسسيين في اقتراع اجري يوم 23 اكتوبر 2011 ،و اعلنت نتائج اول انتخابات في تونس منذ استقلالها و نال حزب حركة النهضة ذو المرجعية

[1]-//؛ تونس:من اطاحة الرئيس الى المرحلة الانتقالية.[د.د.ن]:مركز الجزيرة للدراسات.2011 . ص40.

[2]-//؛ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية؛متحصل عليه من الموقع: https://www.hrw.org/node/ 259723/doc؛تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛الساعة:14.00

الاسلامية حصة الاسد من مقاعد المجلس بحصوله على 89 مقعدا، تلاه حزب المؤتمر من اجل الجمهورية ب 29 مقعدا، في حين حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعد ويضم المجلس نوعين من اللجان :الاول لجان تاسيسية هي لجان عدة منها لجنة التوطئة و المبادئ الاساسية و تعديل الدستور، و لجنة الحقوق و الحريات و لجنة السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و العلاقة بينهما ،و لجنة القضاء العدلي و الاداري و المالي و الدستوري ،و لجنة الهيئات الدستورية . و النوع الثاني عبارة عن لجان تشريعية ؛ كما انيط بالمجلس وضع دستور جديد للبلاد كما ان لديه سلطة تعيين حكومة جديدة و التمديد للحكومة القائمة حتى اجراء انتخابات تشريعية في البلاد . و تمثلت مهام المجلس في :

- تمثيل السلطة التشريعية بجميع مهامها .
- انتخاب رئيس المجلس و رئيس الجمهورية و المصادقة على الحكومة و رئيسها .
- مراقبة الحكومة.
- كتابة دستور تونس الجديد[1]

ثانيا : الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة و الاصلاح السياسي

تاسست في 18 فيفري 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي حيث حرصت اللجنة منذ بدايتها على تجميع المعلومات و الابحاث و التقارير التي من شانها تسليط الضوء على ما جرى و فهم حيثيات و مراحل الثورة التونسية، و ذلك قصد تقديم توصيات و مقترحات كفيلة برسم الصورة الكاملة لما حدث و حفظ الذاكرة الوطنية و ضمان عدم تكرار ما حصل من تجاوزات و انتهاكات للنفس البشرية؛ وفي هذا الاطار تتقدم اللجنة بالتوصيات التالية :

1/ توصيات حول الاصلاحات التشريعية :

- الضمان الدستوري لحقوق الانسان .
- سن قانون لحماية الشهود يضع مجموعة من الاجراءات تمكن من الحماية الجسدية للشاهد من خلال وضع حماية شخصية له و لافراد عائلته عند الاقتضاء و تغيير مقره او اخفاء هويته .
- تنقيح الامر عدد 50 لسنة 1978 المتعلق بحالة الطوارئ كما توصي اللجنة باصدار قانون يوضح حالة الطوارئ وينظم ادارة البلاد في حالات الازمات الكبيرة.
- تنقيح القانون عدد 4 لسنة 1969 المتعلق بالاجتماعات العامة و المواكب و الاستعراضات و المظاهرات و التجمهر بما يحقق التوازن بين حق المواطن في التظاهر و التجمهر و حماية العون الامني اثناء ممارسة وظيفته .

2/ توصيات حول الاصلاح المؤسساتية :

- اصلاح المنظومة القضائية ملائمة نظام القضاء مع المعايير الدولية و ضمان استقلالية السلطة القضائية على بقية السلط.

[1] -//؛المجلس الوطني التأسيسي في تونس؛متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/ تاريخ الاطلاع: 2016/04/25 ؛الساعة: 14:43

- اصلاح المؤسسة الامنية اي ضرورة القيام باصلاحات تتعلق بالاعوان و اخرى تتعلق بالبنية التحتية بما يضمن توفير الوسائل و الاليات الكفيلة بتطبيق النصوص القانونية في جميع تدخلات رجال الامن و التي من شانها ان تجعل اللجوء الى القوة حلا اخيرا .
- اصلاح المؤسسة السجنية و تطوير البيئة الاساسية للسجون بما يتطابق مع المعايير الدولية النموذجية، لغاية تحسين اقامة المودعين بما يسمح بتطوير العمل الاصلاحي و التاهيلي ويضمن للسجين الظروف الانسانية لقضاء عقوبته.
- اصلاح المؤسسة الاعلامية لما يضمن تكريس حرية الاعلام.

3/ توصيات بخصوص العدالة الانتقالية في تونس :

- توصيات حول جبر الضرر اي ضرورة ادراج التعويض للضحايا في اطار برنامج شامل لجبر الضرر
- توصيات حول مسار العدالة الانتقالية اي ضرورة اطلاق حوار وطني حول مسار العدالة الانتقالية يكون الهدف منه انشاء هيئة للحقيقة يندرج عملها ضمن مسار متكامل للعدالة الانتقالية على ان يتم تحديد مهامها و اختصاصها النوعي و الزمني وفق ما سيؤول اليه الحوار الوطني المطلوب اطلاقه. [1]
- ج / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

- تاسست لجنة وطنية جديدة لتقصي الحقائق حول الفساد و الرشوة في 2011 ، و هي لجان تقوم بتحقيقات رسمية في انماط الانتهاكات التي وقعت لوضع سجل تاريخي دقيق لها ، و يعتبر انشائها تحديا كبيرا لانه من شانها ان تعمل على تكوين اجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف المرتكب من طرف جهات تابعة للدولة او جهات غير تابعة لها و التي كثيرا ما تتعرض للانكار و الاخفاء[2]

و بمقتضى المرسوم الصادر مؤخرا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية تم حل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد وتعويضها بهيئة عمومية مستقلة تدعى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال الاداري و المالي ، و قد ضبط 42 فصلا مهام هذه الهيئة و مشمولاتها و تركيبتها[3]

و تضمن الدولة بموجب المرسوم ادراج مكافحة الفساد كمحور رئيسي في برامج التنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية بناء على منهج شمولي يغطي كافة مجالات تدخلها ، ويسمح بتجنيد كل طاقات المجتمع من افراد و منظمات و قطاعات عامة و خاصة ، و كذلك تمكن في تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين و تنسيق جهودهم ، و كما تضمن الدولة تنفيذ سياساتها في مجال مكافحة الفساد و ذلك بوضع

---

[1]- تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات و الانتهاكات متحصل عليه من :

www.Leaders.com .Tn/uploads/fck-files/rapport%20Bouderbala.pdf؛تاريخ الاطلاع: 2015/04/12؛الساعة:22.38.

[2]- كمال مرجان ، " المصالحة كرهان لبناء تونس الجديدة " الثورة التونسية و الربيع العربي و اهمية التحولات الجيوسياسية . تونس : منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، 2012 ، ص 166.

[3]-" الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعوض اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق لاستكمال الملفات و التحدي للفساد "متحصل عليه من:

www.babnet.net/cadredetail.php?id:41672؛ تاريخ الاطلاع:2015/04/13؛الساعة:13.10

النصوص القانونية و التركيبية المستوجبة و الاليات التي تضمن احترامها باتخاذ التدابير و الاجراءات العملية لتعزيز النزاهة و الشفافية و المساءلة و احترام القانون.[1]

من خلال كل ما سبق يمكن القول بان هذه المرحلة اتسمت بنوع اخر من الاصلاح السياسي ، فالمرحلة الاولى اي قبل الثورة كانت اصلاحات تشكيلية ، في حين هذه المرحلة اتسمت باصلاح جذري للمنظومة السياسية كاملة و هذا ما شهدته هذه المرحلة بالتركيز على اصلاح الجانب التشريعي للدولة خاصة من تعديل الدستور و تاسيس المجالس الانتقالية، التي كان لها دور في عملية الاصلاح و فتح المجال امام المشاركة السياسية بكل انواعها سعيا لتحقيق رغبة الشعب المتمثلة في الديمقراطية .

المطاب الثالث : الاصلاحات الساسية في تونس بعد الثورة

اهم ما ميز هذه المرحلة هو اعداد دستور جديد للبلاد صدر في 23 يناير 2014 ، بعد مخاض عسير داخل المجلس الوطني التاسيسي و خارجه ، خيم عليه التشاجر بين اديولوجيات متناقضة و سادة تشنج عنيف ، شهدت فيه تونس الاغتيالات السياسية لاول مرة في تاريخها الحديث و في هذا السياق تم اغتيال قياديين بارزين في حزب الجبهة الشعبية هما : شكري بلعيد و محمد البراهيمي . و قد تمحور الجدال الحاد حول اصلاح المنظومة التشريعية كما اجمع المحللين و الباحثين التونسيين على ان هناك العديد من الاصلاحات نتج عنها العديد من المكاسب المرتبطة بالحريات العامة و التنظيم و الاستقرار ، والتي من ابرزها اطلاق حرية الراي و التعبير و عودة النشاط للمجتمع المدني و التخلص من الدولة البوليسية و كتابة دستور يجمع بين الحداثة و الجذور التاريخية ، اضافة الى تحقيق التداول السلمي على السلطة ، على الوجه الاخر يرى المحللون انفسهم ان الاعوام الاخيرة الماضية شهدت ، شهدت خلالها تونس تارجحا و تذبذبا واضحا و عدم وضوح في الرؤية السياسية الخارجية[2]

-تمكن المجتمع المدني من اداء دور ايجابي بارز في عملية الاصلاح من خلال توجيه الصراعات و التجاذبات بين اديولوجيات متناقضة قسمت المجتمع الى اسلاميين و علمانيين ، و كادت تعصف بمكاسب الثورة و تزج بالبلاد في حرب اهلية .

-ادى الحوار الوطني باسهام رباعي يقوده الاتحاد العام التونسي للشغل ويضم عمادة المحامين و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان و الاتحاد التونسي للتجارة و الصناعة دورا حيويا في فرض الوفاق الوطني والتمكن من حسم الخلافات الجمهورية بين الفاعلين السياسيين و انقاذ البلاد من العنف و التفاخر .

-ان النجاح الحاصل في هذا المجال قد يحمل على التفاؤل و الاعتزاز و لكنه لا يخفي المخاطر القائمة على درب استكمال التجربة لمقومات الديمقراطية من انتكاسات و خيبات عرفتها في مراحل سابقة من تاريخ تونس الحديث .

-ان تجربة الاصلاح السياسي في تونس تواجه في هذه المرحلة تحديات جسيمة لعل ابرزها العنف بجميع اشكاله و شبح الارهاب الذي طغى في البلاد في الاونة الاخيرة تردي الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و

[1]- مهدي الزغلامي، " تونس هيئة جديدة تحل محل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد و الرشوة " متحصل عليه من www.webmanagercenter.com ؛تاريخ الاطلاع: 2015/04/13 ؛ الساعة : 13:55.

[2]-تونس بعد 5 سنوات من الثورة المكاسب والعقبات؛متحصل عليه:aa.com.TR/OR/504932/afeliadmi/256r/pdf تاريخ الاطلاع:2016/05/26؛الساعة:15:00

تواصل التجاذبات السياسية الحادة على اسس اديولوجية فعل تستطيع تونس ان تواجه هذه التحديات بالحوار و روح الوفاق لتتواصل العمليات الاصلاحية بنجاح ؟

- و هنا يمكن القول بان اهم عناصر القوة الداخلية التي يمكن ان تساعد تونس في مواصلة العمليات الاصلاحية[1] و الصود امام عوامل الردة و الانتكاس و ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع و فئاته تكمن في النقاط التالية :

- الوعي المتنامي لدى التونسيين و التونسيات بحقوقهم في الكرامة و التخلص من كل المكبلات و الهيمنة والتسلط و استعدادهم للتضحية في سبيل ذلك.
- قدرة الشباب التونسي المتعلم في اغلبه على الانخراط في الثورة المعلوماتية المعاصرة و الاستفادة منها في تنمية رصيده المعرفي و ابلاغ صوته و التعبير عن رايه.
- اهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني بجميع مكوناته و بخاصة المنظمات و الجمعيات التي لم تنخرط بصفة سافرة في الصراع بين الاحزاب السياسية و احتفظت لنفسها بدور مهم في مجال المتابعة والنقد و السعي لاصلاح المسار كلما انحرف عن طريقه.
- الدور المحوري للنخبة التونسية و خاصة الجامعيين و الحقوقيين في عملية الاصلاح من خلال تعزيز العقلانية و الدفاع عن المؤسسات و اثراء المسار بما يملكون من ثراء معرفي و قدرة على التعامل الموضوعي مع المستجدات.
- تراجع التطرف الحاد لدى بعض الاحزاب السياسية الفاعلة و جنوحها الى الاعتدال و الواقعية و العمل السياسي و قبول التعايش مع الاخر .

اعتماد الحوار الوطني سبيلا الى معالجة القضايا المستعصية و الوصول بالخلافات الى حلول تقوم على الوفاق[1]

المبحث الثاني:تاثير العمليات الارهابية على الاصلاح السياسي في تونس.

تعتبر العمليات الارهابية ابرز واهم العوائق التي تواجه تونس، لمواصلة الاصلاحات السياسية وبناء الصرح المؤسسي للبلاد بالشكل المطلوب، فهذه التهديدات الارهابية لم تكن فقط على الجهات الحدودية بل مست مناطق استراتيجية لتونس وزعزعت امنها .

المطلب الاول:اسباب الارهاب في تونس

مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي ،دخلت تونس في ازمة اقتصادية عميقة ،خاصة في ظل تصاعد الاصوات المنادية بضرورة استخلاف بورقيبة ، وكنتيجة لذلك تم اعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط الاقتصادي والسياسي الذي عاشته تونس انذاك.

وبالرغم من اقرار التعددية الحزبية ،غير ان الحركات الاسسلامية اقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لاجهاض اي محاولة للوصول للسلطة من قبل هذه الحركات؛ وهو مادفع بهذه الاخيرة خاصة ما يعرف بحركة الاتجاه الاسلامي الى تغيير اسمها لحركة النهضة، تماشيا مع دستور تونس الذي يحضر على انشاء احزاب على اساس دينس او عرقي او لغوي ،وذلك في خطوة منها ودخول المعترك السياسي

1- رما العشوري سعدي؛ التجربة الديمقراطية في تونس : " هاجس متاصل و مسار متعثر " . تونس : [د.د.ن] . [د.ت.ن] . ص 16.17.

،وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة حاز على اثرها التيار الاسلامي على نحو ربع عدد الاصوات، وهو مادفع بالسلطات التونسية الى اجهاض المسار الانتخابي وقمع اغلب اعضاء التيار الاسلامي،ما ادى الى ظهور جماعات ارهابية كجماعة الاصوليين وحركة الاتجاه الاسلامي وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية، ومع تزايد تاثير الحركات الاسلامية عملت الحكومة التونسية على القيام بحملات تحسيسية وتشديد اجراءاتها الامنية ؛وبالرغم من ذلك الا ان التهديدات الارهابية زادت سشكل ملفت للنظر خاصة في فترة مابعد اسقاط نظام زين العابدين ومما زاد من حدة الامر هو وصول التيار الاسلامي الى الحكم وبروز الصراع مابين التيار الاسلامي واللبيرالي الفرانكفوني ،ما اوجد موجة عنف كبيرة ادت الى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير.[1]

- إن أبرز العوامل التي غذت الإرهاب في تونس يمكن حصرها أولا: في تفكيك جهاز أمن الدولة، ثانيا: في فوضى السلاح المنتشر في ليبيا وتسربه إلى تونس، ثالثا: في تعبئة الشباب التونسي ثم تجنيده للقتال في سوريا وهذا من أخطر العوامل، رابعا: في انتشار ثقافة القتل بتبرير ديني على منابر وسائل الاتصال الاجتماعي وبعض منابر المساجد، خامسا: في استمرار الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في تونس.

- تسرب السلاح الليبي إلى تونس هو المهدد الأول للأمن. فالإرهاب كما يحتاج إلى بشر للتنفيذ فهو يحتاج قبل ذلك إلى أسلحة وقنابل ومتفجرات. وليس سرا أن السلاح الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية في تونس هو السلاح الليبي. «فالكلاشينكوف» و»الأر بي جي» أسلحة روسية الصنع دخلت إلى تونس عبر الحدود الجنوبية مع ليبيا. وفي هذا البلد الشقيق تم تدمير الحكومة والنظام والدولة معا على عكس تونس أو مصر مثلا حيث حافظت الدولة على أجهزتها سليمة من جيش وأمن أما الحالة الليبية فهي حالة خاصة جدا.

- انتشار خطاب التحريض والقتل انتشار «ثقافة الإرهاب» في تونس هو انتشار خطاب التحريض والقتل في وسائل الاتصال الاجتماعي وفي بعض منابر المساجد... فالشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي تم قتلهما مرات كثيرة قبل أن تصلهما رصاصات الغدر وذلك على صفحات الفايسبوك وحتى في بعض منابر المساجد. أصبحت الدعوة إلى القتل بدعوى التكفير مسألة عادية ويومية في تونس... رغم أن القوانين تعاقب كل من يدعو للقتل أو يحرض على العنف والكراهية... لكن حكومة «الترويكا» كانت متساهلة مع مثل هذه الخطابات ومتسامحة معها رغم أن التحريض على القتل لا علاقة له بحرية التعبير لا من بعيد ولا من قريب بل هو جرم في كل دول العالم يعاقب عليه القانون...

المطلوب اليوم اعتبار أن الإرهاب ليس قنابل ورصاص فقط يضرب الجنود والسياسيين وإنما هو قبل كل شيء خطاب وكلمات يجب أن تحارب بنفس درجة الحماس التي تحارب بها الخلايا الإرهابية...

- استمرار الأزمة الاقتصادية في دعم الإرهاب وتغذيته في تونس مهم أيضا. وهو استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بل واستفحالها. الجوع أبو الكفار. وهو منفذ قوي للإرهاب لاستقطاب شباب عاطل عن العمل، شديد الفقر ويائس من الحياة. ثمة علاقة طردية بين ارتفاع درجة اليأس لدى الشباب وارتفاع الانحراف عندهم. اليأس يساوي انحراف وإجرام يومي أو «حرقان» إلى إيطاليا أو انتحار على طريقة محمد البوعزيزي أو السقوط في شباك الإرهاب... كل عاطل عن العمل ويائس من حياة اجتماعية اقتصادية كريمة هو فريسة سهلة لشبكات تجنيد الإرهاب.

[1] -باخوية دريس؛مرجع سابق .ص103.

على النخب السياسية التونسية وقادة الأحزاب أن يفكروا جديا في بناء دولة «الرعاية الاجتماعية» لامتصاص حدة التوتر الاجتماعي... فالوفاق الوطني السياسي الذي حدث بين الفرقاء كان إيجابيا جدا في نزع فتيل أزمة سياسية عاصفة يستفيد منها الإرهاب.

الإرهاب ينتعش في الأزمات السياسية هذا صحيح، ولكن لا يجب علينا أن ننسى أيضا أن الحاضنة الأولى للإرهاب هي الحاضنة الاجتماعية الاقتصادية،تحديدا اليأس. كلما وفرنا حياة كريمة لشبابنا كلما أبعدنا عنه شبح اليأس وبالتالي ابتعد عن الإرهاب.. والعكس، للأسف، صحيح أيضا .[1]

-ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب ثورات أو مراحل انتقالية تعيشها. ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة وتفككها، لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني للدول. لذلك انتشر الإرهاب في أفغانستان وفي الصومال وفي مالي وفي سوريا وفي ليبيا اليوم. فالعدو الأول للتنظيمات الإرهابية هو أجهزة المخابرات القوية، التي ترصد حركاته وسكناته وتتدخل لإجهاض عملياته قبل أن تنفذ. ويجب الإقرار أن جهاز أمن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب. مشكلته كانت في أن الدكتاتور زين العابدين بن علي يوجه عناصره أيضا نحو المناضلين السياسيين والحقوقيين، وهو الجانب المرفوض قانونا ودستورا وأخلاقا. وكانت عناصره تطبق الأوامر. إن تفكيكه وإبعاد ضباطه عن العمل أدى لثغرة كبيرة في أجهزة الأمن التونسية، فمحاربة الإرهاب تعتمد على المعلومات أكثر من العضلات.

المطلب الثاني:اهم العمليات الارهابية.

لم تكن عملية 18 مارس2015 الارهابية التي استهدفت متحف باردو وسط العاصمة وخلّفت نحو 21 قتيلا و47 جريحا جلّهم من السيّاح الأجانب، مجرّد استعراض للقوّة من قبل المجموعات الارهابية الناشطة على التراب التونسي. ولم تكن مجرّد مراكمة عددية للخسائر البشرية والمعنوية في صفوف من تصفهم المجموعات الارهابية ب »الكفّار » فحسب، بل انّ الحكاية أعمق من ذلك بكثير حيث يمكن –وفق القراءات المتقاطعة لعدد من الخبراء الأمنيين والعسكريين- اعتبارُ هذه العملية بمثابة نقطة التحوّل الجذري في استرتيجيات الارهاب في تونس، تُؤشّر للمرور نحو مرحلة متقدّمة أكثر جرأة وخطورة ونجاعة من سابقاتها.

هذه المرحلة يُطلق عليها اسم « العمليات الانغماسية »، وقد نظّر لها أبو بكر ناجي، أحد منظّري فكر تنظيم القاعدة، في كتابه الشهير « ادارة التوحّش » الذي يعتبر بمثابة الوثيقة المرجعية لتنظيم القاعدة وجملة التنظيمات الدّينية الراديكالية القريبة منه، بالاضافة الى أنّ كتيبة عقبة بن نافع كانت قد أعلنت ذلك صراحة في البيان الذّي نشره ذراعها الدعائي « افريقية للاعلام » عقب عملية سيدي عيش بقفصة (ليلة 28 مارس 2015)، والتي قامت خلالها فرقة من القوات الخاصة للحرس الوطني بتصفية مجموعة تابعة للكتيبة من بين أفرادها لقمان أبو صخر القائد العسكري للكتيبة.

سجّلت استراتيجيات الارهاب في تونس عديد التغيّرات طيلة السنوات الأربع المنقضية ما يجعلها –وفق ما تثبته الوقائع- غير متطابقة، في جزء كبير منها، مع التسلسل الزمني الذّي ضبطه منظّر القاعدة في كتابه السابق ذكره ولو أنّها تتقاطع مع جانب كبير من أفكاره وخططه وتكتيكاته.

[1] - رياض الصيداوي؛ ما هي أسباب الإرهاب في تونس؟ من يغذيها؟ وكيف يمكن مكافحتها؟.متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=418565 ،تاريخ الاطلاع:2016/05/17. الساعة:17.40.

ويمكن تلخيص الخطوط العريضة للاستراتيجيا التي اتّبعتها المجموعات الارهابية في تونس الى حدّ الآن في خمس مراحل: مرحلة الدّعوة والدعاية والعمل والاجتماعي، مرحلة جسّ النبض، مرحلة الاغتيالات السياسية والضربات المركّزة مجهولة الهوية، مرحلة الكمائن الأمنية الوهمية والأحزمة الناسفة وأخيرا مرحلة العمليات الانغماسية التي بدأت تلوحُ في الأفق مؤشرات قوية على بداية الشروع في تطبيقها.

1/ الدّعوة والدّعاية والعمل الاجتماعي: انطلقت مرحلة الدّعوة والدعاية فعليا منذ تاريخ مغادرة الرئيس الأسبق التونسي زين العابدين بن علي الحكم مساء 14 جانفي 2011 لتنتهي (نسبيا) بتاريخ 18 ماي 2011 تاريخ حصول أوّل اشتباك مسلّح بين القوات النظامية والعناصر المسلّحة في ما بات يعرف بحادثة الروحيّة.

بمجرّد انهيار منظومة حكم بن علي تمّ اعلان عفو تشريعي عام استفاد منه مئات المتشدّدين التونسيين في الداخل (السجون) والخارج (المنفى) ما أتاح لهم وضع اليدين على ما يناهز ال 700 جامع ومسجد في شتّى جهات البلاد واتّخاذها منابر للدّعوة والدعاية ل »الجهاد «. وقد استفاد المتشدّدون من حالة الارتباك السياسي التي عاشت على وقعها البلاد على مدى الفترة التي سبقت انتخاب المجلس التأسيسي 2011.[1]

وبالرّغم من تشابك أذرع السلفيين وتعدّد مناهجهم وقياداتهم المرجعية الّا أنّهم ظلّوا طيلة عدّة أشهر يتحرّكون بشكل غير منظّم جرّاء غياب تنظيم يوحّدهم، الى أن قام سيف الله بن حسين المكنّى بأبي عياض بتأسيس تنظيم أنصار الشريعة في أواخر أفريل 2011، تاركا للأب الروحي للسلفيين الجهاديين في تونس المسمّى الخطيب الادريسي مهمّة الاشراف على « جماعة السلفية الجهادية » التي رفضت الانصهار في التنظيم. وقام التنظيم بتأسيس عدة أذرع إعلامية من بينها، مؤسسة القيروان للاعلام ومؤسسة البيارق، وتطوير وسائل إعلام أخرى على شاكلة مدوّنات وصفحات فايسبوك ومجلّات ومواقع اخبارية الكترونية. وشنّ التنظيم حملة دعائية واسعة النطاق للإفراج عن السجناء الإسلاميين، مثل عمر عبد الرحمن، وأبو قتادة بالاضافة الى التونسيين الذين حاربوا مع تنظيم القاعدة في العراق وعدد من المقاتلين التونسيين المحتجزين في السجون العراقية.

واتّسمت تلك المرحلة بكثرة العمل الدعوي والدعائي من خلال الاتصال المباشر بالمواطنين في المساجد والسعي الى نشر الفكر السلفي الجهادي عبر الأذرع الاعلامية والدعائية الراجعة له بالنظر فضلا عن تكثيف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم أساسا على ما يسمّى ب »قفّة أنصار الشريعة «. على مدى النصف الأوّل من العام الأوّل للثورة ظلّ السلفيون الجهاديون بقيادة كل من أبي عياض والخطيب الادريسي يتبرّؤون من العنف ويجاهرون برفضهم مبدأ الجهاد في تونس بدعوى أنّ « تونس أرض دعوة وليست أرض جهاد » تصريحات لم تطمئن التونسيين كثيرا خاصّة بعد أن تداولت وسائل الاعلام المحلية أخبارا عن وجود معسكرات لتدريب المقاتلين في الشعانبي غرب البلاد وفي مناطق أخرى من الجنوب بالاضافة الى تنامي المخاوف من فرضية عودة المقاتلين التونسيين الذّين التحقوا بجبهة الثوّار في الجارة الشرقية ليبيا.[2]

2/ مرحلة جسّ النبض: مرحلة الدعوة والدعاية ظلّت متواصلة على مدى سنتين من عمر الثورة غير أنّ تنظيم أنصار الشريعة ارتأى أن يبعث، بالتوازي مع الذراع الدعوي والدعائي، ذراعا مسلّحا قوامُهُ مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد الواحدة منها الخمسة أنفار من أجل جسّ نبض أجهزة الدولة من جهة

[1]-وليد الماجري؛استراتيجيات الارهاب في تونس.متحصل عليه من:https://inkyfada.com/2015/04/%D8
تاريخ الاطلاع:2016/04/27.الساعة:14:25.

[2] - وليد الماجري؛نفس المرجع.

للوقوف على مدى جاهزيتها وقدرتها على الصمود، وعموم المواطنين من جهة أخرى للتأكّد من مدى استيعابهم لفكرة الجهاد والاحتكام الى الشريعة الاسلامية.

ومثّلت حادثة الروحية (18 ماي 2011) بداية الانطلاق الفعلي في المرحلة الثانية من استراتيجيا الارهاب في تونس حيث اتّسمت هذه المرحلة بجسّ النبض خاصّة بعد مقتل عسكريين اثنين (الطاهر العياري ووليد الحاجّي) في أوّل اشتباك مسلّح مع أجهزة الدولة.

وتميّزت سنة 2012 بتعدّد المواجهات بين قوّات الأمن والجيش من جهة وبين العناصر والمجموعات المسلّحة من جهة أخرى في مناطق الوسط والشمال الغربي للبلاد.

وقد اتّسمت هذه الفترة أيضا باستغلال المجموعات الارهابية ل »تساهل » السلطات مع الظاهرة السلفية، من أجل ادخال أكثر ما يمكن من الأسلحة والمتفجّرات من الجوار الليبي الى تونس واخفائها في مستودعات تمّ كشفها لاحقا.[1]

جملة هذه الاحداث دفعت بالرأي العام الوطني لمطالبة الدولة بتوفير الاستقرار الأمني. وقد اغتنم تنظيم أنصار الشريعة حالة الخوف لدى التونسيين وعدم ثقتهم في قدرة أجهزة الدولة على حمايتهم، للظهور في ثوب البديل المنقذ.

منتصف ماي 2012 سجّل التنظيم ظهوره العلني الأوّل على خلفية عقد مؤتمره العام الأوّل بمدينة القيروان. وجمع المؤتمر نحو 5 ألاف من أنصار التنظيم بحسب أرقام الداخلية في حين تؤكد أرقام التنظيم مشاركة ما لا يقل عن 40 ألفا.

- انتهت مرحلة جسّ النبض وكان لابدّ من المرور الى مرحلة أخرى تتّسم بأكثر جرأة وتمهّد الطريق لزعزعة الحكم استعدادا للسيطرة على اجهزة الدولة.

3/ مرحلة الاغتيالات السياسية والضربات المركّزة مجهولة الهوية:

- سنة 2013 مثّلت منعرجا كبيرا في مستوى العمليات الارهابية في تونس من حيث العدد ونوعية الهجمات. فقد دخل معطى الاغتيالات السياسية لأوّل مرّة على خطّ الأحداث في تونس، فضلا عن تغيير الارهابيين لتكتيكات الهجوم والتوجّه نحو نصب الكمائن الأمنية والعسكرية التي تستهدف عناصر الأمن والجيش.

وأمّا في ما يتعلّق بالاغتيالات السياسية فقد ظلّت على مدى أكثر من 15 شهرا مجهولة الهوية حيث لم يقع تبنيّها من أيّ طرف (تبنّتها مجموعة أبي بكر الحكيم بتاريخ 18 ديسمبر 2014 في مقطع فيديو تمّ بثّه على الانترنات). وقد أصرّ تنظيم أنصار الشريعة على انكار وجود أيّ صلة بينه وبين اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد (6 فيفري 2013) ومحمد البراهمي (25 جويلية 2013) داحضا عن نفسه تهمة الارهاب، زاعما على لسان ناطقه الرسمي سيف الدّين الرايس بأنّ الاغتيال يقف وراءه « أزلام النظام السابق والفاسدون من رجال الأعمال وأجهزة البوليس الخ ».

[1] -وليد الماجري؛ الارهاب في تونس : خارطة التّسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي؛متحصل عليه من: https://inkyfada.com/maps/%D8%AA ؛تاريخ الاطلاع:2016/04/2؛الساعة:14.00.

هذا الاغتيال السياسي الأوّل شُفعَ باغتيال ثاني بعد أقلّ من خمسة أشهر، ليتمّ بعد ذلك بنحو ثلاثة أيّام (29 جويلية) تنفيذ أوّل كمين محكم استهدف دورية عسكرية في جبل الشعانبي أسفر عن مقتل 8 عسكريين دفعة واحدة والتنكيل بجثثهم وذبح بعضهم، لتَتَتالى بعد ذلك سلسلة الكمائن التي استهدفت دوريات أمنية وعسكرية ما خلق حالة من الخوف وعدم الطّمأنينة في صفوف الأمنيين والعسكريين بالاضافة الى تزعزع ثقة جانب منهم في قياداتهم.

حالة الخوف والشكّ تلك، انعكست على الشارع التونسي الذّي لم يعد شقّ واسع منه يثق في حكومة الترويكا التي وجدت نفسها، تحت ضغط الشارع ضعيفة ومنهكة، فتخلّت عن الحكم لصالح ما سُمّيَ، آنذاك، بالترويكا 2 عقب اغتيال بلعيد، ثمّ غادرت الحكم نهائيا وسلّمت مقاليد الحكومة لفريق تكنوقراط عقب اعتصام الرحيل الذّي جاء ردّة فعل على اغتيال البراهمي واستهداف الدورية العسكرية في جبل الشعانبي.[1]

4/الكمائن الأمنية الوهمية والأحزمة الناسفة: سنة 2013 كانت الأكثر دموية بالنسبة الى التونسيين بالاضافة الى أنّها كانت فترة تغيّرات مفصلية بالنسبة الى الجماعات المسلّحة. فبعد أن تمّ حظر نشاط تنظيم أنصار الشريعة وتصنيفه منظّمة ارهابية وشنّ حملة واسعة لتجفيف منابعه انتقل هذا الأخير من منطق الضربات المركّزة الى منطق الضربات الانتقامية عبر استنفار كل التقنيات والامكانات المتاحة:

-استدراج الدوريات من خلال بلاغات كاذبة حتّى يتسنّى تصفية عناصرها. تمّ ذلك بتاريخ 17 أكتوبر 2013 بقبلّاط، وفي سيدي علي بن عون بتاريخ 23 أكتوبر 2013.

-الاغارة على الدوريات الأمنية غير القارة والتي لا يتجاوز عدد عناصرها الاربعة على أقصى تقدير قصد تصفيتها وافتكاك أسلحتها. حصل ذلك ، مثلا، بتاريخ 23 أكتوبر 2013 بمنزل بورقيبة، وفي القصرين بتاريخ 17-18 فيفري 2015.

-تكثيف الهجمات على الدوريات العسكرية القارة والمتنقلة في جبل الشعانبي بطريقة استعراضية بالاضافة الى التنكيل بالجثث وحرقها وأخذ صور لها. تمّ ذلك بتاريخ 16 جويلية 2014 بهنشير التلة وسط جبل الشعانبي.

-استعمال الأحزمة الناسفة وتجنيد انتحاريين لاستهداف المناطق السياحية التي يؤمّها مدنيون. تمّ تنفيذ عمليتين بتاريخ 30 أكتوبر 2013: الأولى استهدفت نزل « رياض بالما » بسوسة ولم تسفر عن أيّ خسائر والثانية كانت تستهدف روضة آل بورقيبة بالمنستير وقد تمّ افشالها من قبل الأمن.

-نصب كمائن أمنية وهمية وتفتيش السيارات والحافلات ووسائل النقل العسكرية بحثا عن أمنيين وعسكريين من أجل تصفيتهم. حصل ذلك في منطقة أولاد مناع بجندوبة بتاريخ 16 فيفري 2014، وفي ساقية سيدي يوسف بتاريخ 26 جويلية 2014، وفي الكاف بتاريخ 6 نوفمبر 2014 ، وفي الطويرف بتاريخ 30 نوفمبر 2014 .

-صنع العبوات المتفجّرة وتفخيخ السيارات. وقد تمّ التفطّن الى ذلك بعد حجز كمية كبيرة من مادّة الأمونيتر بالاضافة الى سيارتين مفخّختين على خلفية الاشتباكات التي جدّت بتاريخ 23 أكتوبر 2013 بسيدي علي بن

[1] - وليد الماجري؛نفسس المرجع.

عون بالاضافة الى العبوة المتفجّرة التى استهدفت سيارة أمنية كانت رابضة أمام مركز أمن حلق الوادي بتاريخ 27 جويلية 2013.[1]

-انّ المتأمّل في جملة هذه العمليات يتبيّن له جليّا أنّها تحمل صبغة انتقامية غير أنّها لا تخلو من التدبير والتخطيط المحكم، ما يعني أنّ هنالك عقلا تنظيميا موحّدا يقف وراءها جميعا وبالتالي فانّ لها هدفا موحّدا. ولكن ماهو الهدف المرجوّ من المرور بذلك الشكل المكثّف نحو استعمال الأحزمة الناسفة والكمائن والمتفجّرات وكل التقنيات والوسائل القتالية في وقت وجيز لا يتعدّى العام؟

قد نجد صدى لهذا السؤال في كتاب « المذكّرة الاستراتيجية » لكاتبه عبد الله بن محمد، وهو عبارة عن رسالة كان ينوي أن يبعث بها لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بعد تفجّر الثورات العربية. وبعد مقتل بن لادن تمّ نشرها في شكل خطاب مفتوح حيث يقول الكاتب:

« انّه من السهل علينا في ظل الأوضاع المرتقبة في المرحلة القادمة أن نستغل المساحات الجغرافية التي ستُفتقَد فيها السيطرة المركزية لإقامة إمارة إسلامية كنواة لمشروع الخلافة الإسلامية كمنطقة سيناء أو

الأنبار أو واحات ليبيا أو دارفور والصحراء الغربية ونكون قد أقمنا حكم الله في منطقة جغرافية على من فيها من السكان ». [2]

على الأرجح، اذا ما أسقطنا هذه القراءة على الواقع التونسي، فانّ الهدف الأساسي من السعي الى انهاك الدولة واضعاف حكمها المركزي هو الرغبة في خلق كيانات موازية تكون على شاكلة امارات اسلامية تمهيدا لاسقاط الدولة واقامة ما يسمّى بدولة الخلافة تماما مثلما حصل في مناطق مختلفة من ليبيا وفي مقدمتها درنة، وفي الموصل بالعراق وفي الرقّة وريف حلب بسوريا وفي جبل الشعانبي على يد ما يسمّى بكتيبة عقبة بن نافع.

5/ مرحلة العمليات الانغماسية: مثّلت حادثة متحف باردو صدمة حقيقية للسلطات التونسية وللرأي العام على اعتبار أنّها سابقةٌ قد تؤشّر لدخول تونس نفقا لا مخرج منه. واذا كان لهذه المخاوف ما يبرّرها فانّ مجرّد التمعّن في هذه الحادثة يحيلنا مباشرة الى حادثة أخرى حصلت قبل أكثر من سنة (بتاريخ 30 أكتوبر 2013) بكل من سوسة والمنستير، عندما حاول انتحاريان تفجير فضائيْن سياحيين يؤمّهما مدنيون تونسيون وأجانب، ونقصد هنا فندق « رياض بالما » وروضة آل بورقيبة التي لا تقلّ رمزية وأهمية عن متحف باردو.

-بالاستناد الى ما سبق من معطيات فانّ هجوم باردو كان يمكن أن يحدث قبل سنة من الآن ويحقّق الأهداف ذاتها المتمثّلة أساسا في ضرب السياحة وارباك الدولة وكسب رهان الحرب النفسية. غير أنّ تحليل ساحة الجريمة بامكانه اتاحة بعض المفاتيح لفهم طبيعة الهجوم ونواياه:

-الهجوم لم يكن يهدف الى القتل المجاني للسياح فلو كان ذلك هو الهدف لتسنّى للارهابيّين تنفيذ هجومهم في أيّ مكان آخر دون تكبّد مخاطر الاقتراب من متحف باردو الذي يقع بمحاذاة ثكنتين عسكرية وأمنية (بوشوشة) بالاضافة الى مقر المخابرات العسكرية.

[1] -رامي سعيد:الهجمات الارهابية في تونس؛ متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140523_tunisia_killing تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛الساعة:02.33.

[2] - وليد الماجري؛استراتيجيات الارهاب في تونس؛مرجع سابق.

-طبيعة التسلّح (رمّانات يدوية وأسلحة كلاشنيكوف وحزام ناسف) تؤشّر الى أنّ الهجوم كان يهدف الى اختطاف رهينة أو اثنتين على أقصى تقدير أو تنفيذ اغتيال سياسي علما أنّ مقرّ مجلس النواب المحاذي للمتحف كان خلال يوم الهجوم يحتضن جلسة استماع لوزير العدل ووزير الدفاع وعدد آخر من المسؤولين رفيعي المستوى.

-اذا سلّمنا بواقعية هذا التحليل فانّه من الضروري القول انّ الارهاب في تونس بدأ منذ عملية باردو يأخذ منعرجا آخر يتمثّل في العمليات الانغماسية حيث يقوم هذا التوجّه أساسا على التضحية بالنفس وطلب « الشهادة ».[1]

وتنقسم العمليات الانغماسية الى نوعين:

*العمليات الانغماسية المكتفية بذاتها: وتقوم أساسا على تنفيذ عنصر أو اثنين لعملية اندساس بين أمنيين أوعسكريين أو سياح أو مسؤولين أو مواطنين عاديين ومن ثمّ تفجير نفسه أو سيّارته بهدف ايقاع أكثر ما يمكن من الخسائر البشرية.

*العمليات الانغماسية التمهيدية: وتقوم أساسا على تنفيذ النوع الأوّل السابق ذكره من أجل فتح الطريق أمام مجموعة اقتحام منظّمة تقوم باقتحام المكان بعد حصول التفجير الانتحاري من أجل أسر الرهائن أو تصفيتهم أو جمع المال اذا تعلّق الأمر بعملية تستهدف مؤسسات بنكية.

-انّ هذه الخطوة، على خطورتها، تعكس تخبّط التنظيم، بأذرُعه المحليّة وقيادته الاقليمية، وعدم قدرته على ادارة عمليات منظمة في التراب التونسي ما جعله يعوّل على الانتحاريين للقيام ب »عمليات انغماسية » لمواصلة انهاك الدولة وارباك أجهزتها الى أن تحين ساعة الانقضاض الجماعي.

وفي انتظار ذلك ليس من المستبعد أن تكون مرحلة الانغماس مُعزّزة ببعض العمليات الانفرادية التي قد تأتي ضمن استراتيجية ما يسمّى ب »تحرير المبادرة » أو « الذئاب المنفردة » التي لم تغفل بيانات كتيبة عقبة بن نافع الأخيرة عن التبشير بها بل والدعوة اليها بشكل صريح في اطار حربها النفسية التي تخوضها ضدّ أجهزة الدولة والمجتمع التونسي « الكافر » وفق توصيفها له.[2]

فبتاريخ 18 مارس 2015 تم الهجوم على متحف باردو في قلب العاصمة التونسية، من طرف جماعات إرهابية أسفرت العملية على سقوط 22 ضحية اغلبهم من السياح الأجانب وحوالي 50 جريح، وقد أعلنت إذاعة البيان الناطقة باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام{ داعش} عن مسؤوليتها في العملية واعتبار أبو زكرياء التونسي أو أبو انس التونسي المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه العملية النوعية.

[1] -منر بالضيافي؛ضحايا الارهاب في تونس،متحصل عليه:- http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/03/18/%D8% ؛ تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛ الساعة:20.12

[2] عمراني كربوسة؛تونس مابعد الثورةبين تنامي الجماعات الارهابية واستراتيجية التصدي–العملية الارهابية على متحف باردو2015 نموذجا–.الملتقى الدولي الثالث:جامعة 20اوت1955. 25/24نوفمبر2015.ص7.8.

التي اعتبرها الكثير عملية استعراضية إعلامية بامتياز من اجل الترويج لفكر " الدعشنة" "والدواعش" وانتصاراته في دول الربيع العربي. [1]

- ومن ابرز العمليات الارهابية التي عانت منها تونس، او السياحة التونسية هي عملية سوسة الارهابية

في 27 يونيو 2015، تبنى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الهجوم وذلك عبر منشورات على صفحاته الرسمية على تويتر، وقال أن منفذ الهجوم هو أبو يحيى القيرواني.كشفت السلطات بعد ساعات من الهجوم عن منفذه الذي قتل من قبل قوات الأمن، وهو سيف الدين الرزقي، ولد سنة 1992، وهو أصيل ولاية سليانة، متخرج من جامعة القيروان فاختصاص الالكترونيك، لم تكن له أي سوابق عدلية، وعمل سابقا في المنطقة السياحية بسوسة وهو يعرفها جيدا.

-الضحايا:

الجنسية	القتلى	الجرحى	المجموع
المانيا	**2**	**1**	**3**
اوكرانيا	**0**	**1**	**1**
البرتغال	**1**	**0**	**1**
المملكة المتحدة	**30**	**26**	**56**
بلجيكا	**1**	**3**	**4**
تونس	**0**	**7**	**7**
ايرلندا	**3**	**0**	**3**
روسيا	**1**	**1**	**2**
المجموع	**38**	**39**	**77**

المصدر:

https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%88%D8%B3%D8%A9_2015&action=edit&section=3

نتج عن هذا الهجوم العديد من ردود الفعل تمثلت في:

- ردود الفعل الداخلية:

قام رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي ورئيس الحكومة الحبيب الصيد رفقة وزير الداخلية محمد الناجم الغرسلي بزيارة مكان الهجوم والفنادق وقاموا بلقاء السياح وعائلات الجرحى والقتلى وذلك بعد ساعات من الهجوم.

المنصف المرزوقي: في بيان له، قال رئيس الجمهورية السابق، أن إرادة الشعب التونسي تقوى يوما بعد يوم، وجدد منادته بالوحدة الوطنية ضد الإرهاب، وعبر عن تعازيه لأسر الضحايا الذين جاؤوا حسب قوله لمساندة تونس بعد هجوم باردو، وأضاف أنه يشد على أيادي قوات الأمن والجيش.

[1] كيف كانت ردود الفعل الدولية على حادث "باردو" الإرهابي؟؛متحصل عليه من ؛ http://www.christian-dogma.com/t788698-%D9%83%D9%8A%؛تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛الساعة:21.10

حمادي الجبالي: في بيان له، قال رئيس الحكومة الأسبق، أن الإرهاب وجه ضربة غادرة وموجعة للمجتمع التونسي بأكمله، وقال أن ما يقوم به الإرهابيون الإسلام بريء منه، وأضاف أن العملية الديمقراطية في تونس مستهدفة بدورها، ودعى إلى تقوية الوحدة الوطنية في هذا الوقت الذي تعيشه تونس.

حركة النهضة : قدمت الحركة بيانًا نددت فيه بالعملية بشدة واعتبرته محاولة لضرب الاستقرار والمسار الديمقراطي في البلاد، وقالت أن هذه الجريمة لن تزيد التونسيين إلا تصميما على مكافحة الإرهاب والانتصار عليه بالوحدة الوطنية، وأكدت على وقوفها إلى جانب قوات الأمن والجيش،[1] وقدمت تعازيها لعائلات الضحايا، ومن جهة أخرى نادت الحركة بصياغة استراتيجيا وطنية لمواجهة شاملة للإرهاب عبر مؤتمر وطني ودعت الشعب التونسي للخروج في مسيرات غضب وتعبر فيها عن الوحدة الوطنية.

نداء تونس: صدر بيان عن الحزب يندد فيه بالعملية وقال أن هذه العملية موجهة ضد الشعب التونسي بجميع مكوناته، ويتطلب لمواجهة الإرهاب توحد الصفوف والقوى، ودعى الحزب إلى إيجاد حلول لتحقيق الاستقرار، وقدم الحزب تعازيه لعائلات الضحايا، وأكدت من جهة أخرى إلى أن أمن كيران تونس هو من أمنها.

- ردود الفعل الخارجية:

الأمم المتحدة: أدان مجلس أمن التابع للأمم المتحدة الهجوم الذي ضرب تونس، وقدم تعازيه لأسر الضحايا وأعربوا عن تعاطفهم مع جميع المصابين، وجدد التأكيد على محاربة التهديدات الماثلة أمام السلم والأمن الدوليين.

الاتحاد الأوروبي: في بيان عن المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، عبرت فيه وقوفها والاتحاد الأوروبي ضد الإرهاب في تونس وعن دعمها في مسارها الديمقراطي، وقالت أن الإرهاب يضرب في كل مكان في العالم ولا توجد دولة محمية منه لذلك يجب توحيد الصفوف والقوى لتحقيق السلم والاستقرار.

البرلمان الأوروبي: عبر رئيس البرلمان الأوروبي باسم البرلمان وأعضائه تنديده الشديد بالحادثة، وعبر عن تعازيه لأسر الضحايا ودعمه لكل التونسيين، وقال أن الديمقراطية التونسية هي التي ضربت بهذا الهجوم، وجدد عن دعم الاتحاد الأوروبي لتونس في كل توجهاتها.

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين: أدان الأمين العام للاتحاد الهجوم ووصفه بالغادر والأليم وقال أن الدين الإسلامي بريء من مثل هذه الأفعال الإجرامية وحذر من موجة التشدد والتآمر التي تجتاح البلدان العربية والإسلامية.

البرلمان العربي: استنكر البرلمان العربي بشدة الهجوم الإرهابي ووصفه بالجبان، وتجه باسم الشعب العربي كافة ببالغ العزاء لعائلات الضحايا والشعب التونسي.

الناتو: أدان الأمين العام للناتو الهجوم الإرهابي بشدة، وقال أن أفكاره مع أسر الضحايا، وجدد أنه لا يوجد مبرر لهذه الأعمال الوحشية، وأضاف أن الناتو سيواصل العمل مع شريكه في الحوار المتوسطي تونس والمجتمع الدولي بأسره في مكافحة آفة الإرهاب.

[1] -كيف كانت ردود الفعل الدولية على حادث "باردو" الإرهابي؟؛متحصل عليه من ؛http://www.christian-dogma.com/t788698-%D9%83%D9%8A% ؛تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛الساعة:21.10

اتحاد المغرب العربي: أعربت الأمانة العامة لاتحاد عن استيائها الشديد للهجوم، وقدمت خالص تعازيها إلى الحكومة والشعب التونسيين، وأعربت عن مواساتها وتعاطفها معها وتضامنها مع الشعب التونسي، وجددت موقفها الثابت القائم على نبذ العنف ورفض التطرف وادانة الارهاب أيا كانت اسبابه ودوافعه.

الاتحاد من أجل المتوسط: أدانت الأمانة العامة لاتحاد الهجوم بشدة وأعربت عن تضامنها مع تونس وشددت على نبذها للتطرف والإرهاب.

منظمة التعاون الإسلامي: أدان الأمين العام للمنظمة العملية بشدة، وأعرب عن تضامنه التام مع شعب وحكومة تونس، كما أكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية لمحاربة ظاهرة الإرهاب.

المنظمة الدولية للفرنكوفونية: أدانت الأمينة العامة للمنظة الهجوم وعبرت عن دعمها للشعب التونسي، وقدمت تعازيها لعائلات الضحايا وتمنت الشفاء للمرضى.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة: أدانت المنظمة بشدة الهجوم الإرهابي، وقالت إن هذا العمل الإرهابي الإجرامي لا يقوم به إلا من فقد الوازع الإيماني والضمير الإنساني، وأكدت وقوفها مع الحكومة التونسية وتضامنها معها في مواجهة هذا الإرهاب.

فرنسا: فتحت وزارة الخارجية خلية أزمة لديها لبحث الهجوم والتحري عن احتمال وجود سياح فرنسيين من بين الضحايا، وأطلقت في نفس الوقت بوضع رقم أخضر تحت ذمة الفرنسيين والسياح لأخذ كل المعلومات اللازمة. قام الرئيس فرانسوا أولاند بالاتصال مع الرئيس الباجي قائد السبسي وعبر له عن دعمه الكامل لتونس وشعبها ولتضامنه مع عائلات الضحايا إضافة إلى أن فرنسا ستبذل كل جهودها للتعاون مع السلطات التونسية لمواجهة الإرهاب

ألمانيا: قامت سفارة ألمانيا في تونس بوضع خلية أزمة ووضعت خط هاتف أخضر للاتصال مع طاقم السفارة وتلقي آخر الأخبار. في بيان لوزارة الخارجية قال وزير الخارجية فرانك-فالتر شتاينماير أنه يعبر عن دعمه الكامل لتونس وأن هذا الهجوم يعزز عزمهم على مواجة الإرهاب، وعبر أيضا عن تعازيه لأقارب الضحايا.

الولايات المتحدة: في بيان صادر عن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، قال أن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي في تونس، وعبر عن تعاطفه مع عائلات الضحايا، وأضاف أن الولايات المتحدة ستعمل مع كل الدول التي ضربها الإرهاب. [1]

المطلب الثالث: هدف التهديدات الارهابية

العديد من الأطروحات المقدمة من خبراء أمنيين ومحللين سياسيين تصب معظمها في أن العمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة في تونس، تهدف إلى الاحتلال أو إقامة إماراة إسلامية جديدة، وهو ما كشفت عنه تهديدات الأمير الداعشي المفوض لإدارة الولايات الليبيّة، كما أشار لذلك السبسي ورئيس حكومته، لكن في المقابل هناك من يرى أن العمليات الأخيرة هدفها في المقام الأول إسقاط الدولة في الفوضى العامة، وهو ما نوه إليه الباحث الأمني ورجل الدين التونسي فريد الباجي، والذي أكد أن تونس تمر الآن بالمرحلة ما قبل الأخيرة لإعلان الجماعات الإرهابية ما أسموه "النفير العام" لإغراق تونس في مستنقع اللااستقرار والفوضى.

[1]- كيف كانت ردود الفعل الدولية على حادث "باردو" الإرهابي؟ نفس المرجع.

- الباجي أستند في تشخيصه للحالة التي تعيشها تونس الأن إلى كتاب "إدارة التوحش" للقيادي المتطرف أبو بكر ناجي، والذي قسم مراحل إسقاط الدولة التونسية على أيدي الجماعات الإرهابية إلى عدة مراحل، المرحلة الأولى "مرحلة التأسيس" وتبدأ بالدعوة والتجنيد والتعبئة البشريةالمرحلة الثانية: وهي مرحلة الاغتيالات والكمائن ونشر الفوضى والقيام بعمليات صغيرة مفاجئة ومباغتة ومتعددة بوتيرة متزايدة نسبيًا وتسمى بمرحلة الإنهاك لمزيد من الاختراق الأمني.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانغماس الفردي كعملية باردو والثكنة العسكرية ببوشوشة والهجوم الأخير في سوسة وتسمى بعمليات "الذئب المنفرد"، المرحلة الرابعة ما قبل الأخيرة وهي الانغماس الجماعي، وقد بدأت في بن قردان بوتيرة متزايدة منذ مدة.

الباحث الأمني التونسي أشار أن المرحلة التي وصل إليها الإرهابيون في تونس هذه الأيام تسمى مرحلة "الانغماس الجماعي"، وتتلخص بإعداد كتيبة مقاتلين وإرسالها إلى منطقة معينة في البلاد، وليس المقصود هنا هو الاحتلال كما يعتقد البعض، فهم لا يريدون الاحتلال إنما يريدون ضرب الدولة في مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وكل من يشاركون في هذه الكتيبة أعدوا أنفسهم مسبقًا للموت، وهو ما جاء نصًا في كتاب "إدارة التوحش": وإذا أحس المهاجمون بالارتباك فسيخرج آلاف من الخلايا المتأهبة (وليس النائمة كما يزعم البعض) بخطط معروفة وهي الهجوم على الثكنات وبيوت العسكريين والأمنيين المبرمجة سالفًا وهي بداية النهاية لإعلان النفير العام.

ودلل على فكرته بما جاء على لسان المتطرف أبو بكر ناجي، الذي يتحدث عن ضرورة "انغماس جماعة قليلة من المجاهدين في العدو الكثير، بقصد النكاية فيه، وتحصيل مصلحة راجحة، مع اليقين بالموت في سبيل الله، والمصلحة المقصودة هي جس النبض لمعرفة قدرة العدو على الصمود ومقدار تحمله وثباته، وبناء على ذلك يقدرون كيف يزيدون في عدد الانغماسيين، في مناطق عدة في الوقت نفسه لبداية الإعلان عن النفير العام".

واختتم الباجي حديثه بالتأكيد على أن العملية الإرهابية الجبانة الأخيرة لم تكن في حقيقة الأمر من أجل إقامة إمارة في بن قردان حالًا، بل هي عملية استراتيجية ضمن المرحلة الرابعة قبل الغزو والنفير العام، فأربعون إرهابيًا لا يسقطون دولة قائمة، ولكن المعلوم أن الإرهابيين هم بصدد التقدم في مراحلهم، على حد قوله.

الكثير من الأسئلة التي طرحت نفسها بقوة على موائد الفكر والتحليل تتعلق بدلالات اختيار تونس خصيصًا بهذا الوعيد، وما هي دوافع تنظيم داعش وغيره من التنظيمات المتطرفة الأخرى للسيطرة على تونس أو على الأقل إحداث حالة من الفوضى العارمة بداخلها؟

الكاتب والمحلل أسامة الهتيمي، الباحث في قضايا الإسلام السياسي يرى أن ثمة سببان رئيسيان يدفعان تنظيم داعش للتركيز خلال الفترة المقبلة على تونس، وهما أن تونس أحد خيارين لا ثالث لهما فيما يخص

رغبة التنظيم في التمدد في منطقة شمال أفريقيا، فإما أن يتحرك التنظيم باتجاه الشرق ناحية مصر، وإما في اتجاه الغرب ناحية تونس، [1]

ومن ثم ووفق المعطيات الأمنية فإن التحرك باتجاه مصر ربما يكبد التنظيم خسائر فادحة ويدخله في

[1] عماد عنان؛بعد تهديدات داعش.. هل تصبح تونس إمارة إسلامية جديدة؟؛متحصل عليه من:
http://www.noonpost.net/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-؛يوم:2016/04/25؛الساعة:11.25.

معارك لا قبل لها بها في الوقت الحالي، خاصة وأن قوات الجيش المصري تنبهت لهذا الأمر منذ فترة، فاتخذت استعدادات أمنية مكثفة، فضلاً عن المنطقة تتسم بقلة عدد السكان،

وبالتالي فهي أرض مكشوفة في حين أن بعض عناصر التنظيم تتواجد بالفعل في المنطقة الشرقية لمصر.

أما السبب الثاني - والحديث للهتيمي - فهو سياسي بالدرجة الأولى يعود لتلك الفترة التي تولت فيها حركة النهضة التونسية مقاليد الأمور في تونس، وأرادت خلالها أن تحدث حالة من التصالح مع التنظيمات والتكوينات الإسلامية، فأعطت مساحة من حرية التحرك للجميع بهدف الاحتواء، وهي استراتيجية كان يمكن أن تأتي أكلها لو أن النهضة استمرت في الحكم وهو ما لم يحدث، الأمر الذي أصاب التنظيمات المسلحة ومنها داعش بانتكاسة حيث استشعرت أنه لا جدوى من مسألة التنافس السياسي، وأنه لا حل إلا العنف والسلاح، فالديمقراطية - ووفق هؤلاء - أقصت الإسلام وأبعدته عن أن يكون الحاكم في هذا البلد، وعليه فإن التنظيم يحاول أن يستغل حالة الاحتقان لدى بعض الأطراف ليصعد من معركته ضد السلطة في تونس.

الهتيمي يؤكد أن هناك مغزى سياسي آخر يتعلق بتركيز داعش على تونس، يتعلق بأنها تسعى لإجهاض أي نموذج ثوري ناجح، وهي في ذلك تتوافق مع كل الأنظمة المستبدة التي تتوجس خيفة من نجاح التجارب الديمقراطية في عالمنا العربي، إذ إن نجاح هذه التجربة هو نموذج تطبيقي وعملي للرد على الأفكار العنيفة التي لا تؤمن إلا بالسلاح.

ويؤكد ما ذهبنا إليه أن سلوك داعش لا يخلو من تناقضية غريبة إذ هي وفي الوقت الذي تسعى فيه لاستغلال مناخ الديمقراطية في تونس كونها من بلدان الربيع العربي التي نجحت حتى الآن وإلى حد كبير في انتزاع الحرية من استبداد زين العابدين ، نجدها تدفع البلاد وسلطاتها إلى اتخاذ إجراءات أمنية أكثر تشددًا تحمل بين طياتها الكثير من شواهد التضييق ومصادرة الحريات.[1]

-أنصار الشريعة" في تونس يبايع "داعش"

كشفت معلومات استخباراتية، عن اتفاق تم التوصل إليه بين جهاديين من ليبيا ينتمون لأنصار الشريعة وعناصر من تنظيم "داعش"، يقضي بترحيل المقاتلين المنتمين لدول المغرب العربي إلى شمال إفريقيا، لدعم نشاط أنصار الشريعة المتواجد في ليبيا وتونس. والتي أعلنت قياداتها عن انضمامها لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف اختصارا ب "داعش" وخروجها عن بيعتها السابقة لتنظيم القاعدة. وفي هذا السياق أعلن الناطق الرسمي باسم أنصار الشريعة في تونس عن مبايعتهم لتنظيم "الدولة الإسلامية". وهنا تتأكد النوايا المعلنة ل "داعش" في التمدد في بلدان المغربي العربي /ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب/، مثلما تم تضمينه في الخريطة التي وزعها التنظيم لدولة الخلافة، والتي تجعل من "المغرب الإسلامي" أحد أقاليمها الرئيسية، بل أنها تضعه خطوة رئيسية للوصول إلى "الأندلس"، إدراكا منها بأنها إقليم يعد امتدادا طبيعيا لبلاد المغرب، مثلما كان الحال زمن الخلافة الإسلامية قبل سقوط أخر الإمارات الأندلسية.[2]

---

[1]-عماد عنان؛نفس المرجع

[2]-منذر بالضيافي؛تمدّد "داعش" في بلاد المغرب الإسلامي: تونس نموذجا؛ متحصل عليه من؛ http://www.turess.com/hakaek/72723 ؛تاريخ الاطلاع؛2016/04/ ؛الساعة: 03.11

تونس بلد مصدر للارهابيين:

وأبرزت الدراسة من خلال الأرقام المنشورة، أن عدد المقاتلين التونسيين في سوريا اليوم يتراوح عددهم بين 3 و4 ألاف مقاتل قتل منهم 983 ولا يزال 1270 منهم في عداد المفقودين و يعتقد أن جزءا غير هين منهم إما في السجون السورية أو قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية مجهولة الموقع.

تنامي أعداد التونسيين المجندين للقتال في سوريا وغيرها من بؤر التوتر في العالم، حيث أشارت العديد من التقارير الإعلامية والاستخباراتية الى أن أعدادهم في ارتفاع، ما يجعل من تونس "بلداً مصدراً للإرهابيين".

في هذا الإطار أكدت دراسة قام بها المعهد البريطاني للدفاع أن عدد المقاتلين التونسيين في سوريا يتراوح عددهم بين 3 و4 آلاف مقاتل.

وأحدث تنامي أعداد الشباب التونسي المنخرط في الجماعات الجهادية، جدلا واسعا في تونس، برغم أن انخراط التونسيين في التنظيمات الجهادية في العالم ليس بجديد ولكنه اتخذ منحى تصاعدياً منذ سقوط نظام بن علي بعد ثورة 14 يناير 2011. و هذا الانخراط في جبهات متعددة للتنظيمات الجهادية في العالم على غرار الجزائر وليبيا واليمن العراق وسوريا، تعاظم بعد إطلاق سراح المئات من الجهاديين بمقتضى العفو التشريعي العام الذي وقع في تونس في السنة الأولى من الثورة سنة 2011، إذ أفرغت السجون التونسية من كل المساجين المتورطين في أعمال إرهابية، حيث اعتبرتهم حكومات ما بعد الثورة مساجين سياسيين. كما أن ما يلفت الانتباه، ويرتقي لدرجة المفارقة يتمثل في نوعية الجهاديين التونسيين، كونهم جاؤوا من أحد البلدان الأكثر انفتاحاً وتسامحاً في العالم العربي، ولكنهم يوصفون في التنظيمات الجهادية التي ينشطون فيها بكونهم الأكثر شراسة وغلظة. أبعد من كل ذلك كشفت الأعداد الكبيرة للتونسيين الذين يقاتلون في سوريا أن تونس أصبحت فعلاً بلداً مصدراً للإرهابيين. اللافت للانتباه، أن هذا التسونامي الجهادي التونسي الذي انخرط في التنظيمات الإرهابية في العالم لا يقتصر على التونسيين الذين وُلدوا وتربوا في تونس ولكنهم يشمل الجيل الثاني والثالث من التونسيين الذين نشئوا في المهاجر الأوروبية. كما لم يتوقف التجنيد ل "الجهاد" في تونس، الذي يخطط له أن يتحول إلى قنبلة موقوتة لا في بؤر التوتر في سوريا والعراق وليبيا فقط بل أيضا في تونس، خاصة بعد عودة الجهاديين، الذي بدؤوا فعلا ومنذ أشهر في التخطيط للانقضاض على مؤسسات الدولة وتغيير النمط المجتمعي الحديث لتونس. اذ لم يتوقف ذلك على الشباب من الذكور فقط، بل شمل أيضا الفتيات ضمن ما أصبح يعرف ب "جهاد النكاح"، الذي خلف صدمة أخلاقية ومجتمعية في تونس. وبين بوضوح "حيوية" الجماعات الدينية المتشددة التي تستعد لتأسيس إمارة تابعة ل "الدولة الإسلامية" –"داعش"- في تونس، وهي التي وجدت مناخا ملائما للنشاط والتحرك، مستفيدة سواء من الفراغ المؤسساتي والأمني بعد الثورة، أو من التحالف مع قادة النهضة – من الذين يلتقون معهم في الانتماء الى مرجعية عقدية واحدة - والذين حكموا تونس أكثر من سنتين كانتا مناسبة لانتشار وتنظم الحركات السلفية المتشددة[1]

المطلب الرابع:ردة فعل النظام التونسي على التهديدات الارهابية

اثرت التهديدات الارهابية و الهجمات التي قامت بها الجماعات الارهابية المنظمة على الامن و الاستقرار الداخلي للبلاد ، و من اهم نتائج التهديدات الارهابية ما يلي:

[1] - منذر بالضيافي؛ نفس المرجع.

-اعادة تونس اصدار قانون الارهلب المعدل عن قانون 2003 ، فجاء القانون الاساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخا في 7 اغسطس 2015 المتعلق بمكافحة الارهاب و منع غسل الاموال من اجل استئناف مقاومة الارهاب علما بان الكثير من القضايا عولجت عن طريق القانون المنسوخ جزئيا بعد الثورة ، ان النص في ذاته استجابة لتحد حقيقي و دون الدخول في تشريعات مقاومة المتقدان الدول التي تعاني من الظاهرة قد تسلحت بقوانين مماثلة لكن ما التداعيات التي تنتج عن تطبيق القانون نفسه ؟ هنا توجد عقدة التوازن ، فللارهاب نتائج لا تعالج فقط بالقانون و محاسبة المتورطين فيه ، بل تتعداه الى خلق ازمات تحتاج سياسات اعمق من الردع الامني لمقاومتها.

-تونس في اقتصاد هش و يعيش ازمة بنيوية يجر انهيار قطاع واحد اضرار ببقية القطاعات و تتضاعف خاصة ازمات التشغيل بما يرفع من نسب البطالة الدائمة و حيث تزدهر البطالة تتضاعف الحاجة الى التعبير الاحتياجي الذي يجد في الجطاب العنيف و المتطرف متنفسا له.

-انهيار الموسم السياحي في تونس بعد عمليتي بارد و سوسة و تراجعت مداخيله و نتج عن ذلك ركود في قطاعات كانت تذهب لتغذية 3 ملايين سائح ينزلون في تونس صيفا ، ركدت وانهارت اسعارها و قد اتبعت الحكومة نهجا لتدارك ذلك فعوضت اصحاب النزل في حين تجاهلت القطاع الفلاحي و الاضرار التي اصابته و لم يغطي التعاطف الشعبي الجزائري الفجوة الحاصلة .

-فضلا عن ذلك فقد انهارت التجارة الموازية بعد التشديد على مسارب التهريب على الحدود التونسية الليبية و هي التي يتنفس منها الاقتصاد التونسي بتواطؤ من النظام نفسه ، لقد كان التهريب و الاقتصاد الموازي اللاشكلي علاجا مرا و لكنه مفيد ، فلما تبين ان مسالك التهريب الاقتصادي هي نفسها مسالك التهريب الارهابي للسلاح و الافراد تمت السيطرة عليها برقابة شديدة وبخندق عازل دون توفير حلول اقتصادية تشغيلية للمناطق الحدودية.

-كما اعلنت تونس انضمامها الى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ماكدة في كلمة القاها رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد نيابة عن الرئيس التونسي الباجي قايد السيسي بالجمعية العامة للامم المتحدة يوم الثلاثاء 29 سسبتمبر 2015 انها تلتزم بالمساهمة الفعالة في تحقيق هذه المبادرة.[1]

قال الحبيب الصيد نعلن اليوم انخراط تونس في التحالف الدولي ضد داعش باعتباره اطارا ملائما للعمل المشترك و الالتزام الجماعي بمكافحة التطرف العنيف و نحن ندرس حاليا مجالات مشاركة في التحالف الدولي و سنعمل على المساهمة بقوة في حدود امكانياتنا المتاحة في بعض هذه المجالات كما تحدث الحبيب الصيد عن مجهودات تونس من ذلك اعتماد قانون جديد حول مكافحة الارهاب و منع غسيل الاموال كما ذكرنا سابقا

-بناء جدار ترابي على طول الحدود مع ليبيا ضمن خطط لتعزيز المراقبة و مراقبة الارهاب و التهريب حيث صرح وزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني نعلن عن انتهاء الحاجز الحدودي الي سيمكننا من خنق الارهابيين و تشديد الخناق عليهم و سنبدا في الاشهر القليلة تركيز منظومة مراقبة الكترونية ، و قال الحرشاتي ايضا ان هناك الاف التونسيين في داعش في ليبيا مع بدا هجمات قوية في سوريا ضد داعش مشيرا الى انهم بمثلون خطرا و ان تونس جاهزة للتصدي لهم عبر تعزيز منظومتها الحدودية ، و اضاف ان الالمان و الامريكيين تعهدوا تونس في هذا الموضوع مؤكدا ان قدوم مدربين عسكريين لتونس خلال بضعة اشهر لن يتضمن اي تدخل في السيادة الوطنية التي وصفها بانها خط احمر.

تزايد التكهنات بان تشن قوات دولية هجمات ضد تنظيم الدولة الاسلامي في وقت لاحق و تثير هذه الخطط قلق تونس التي تدعو للتنسيق معها قبل اتخاذ اي خطوة ، و في سياق متصل قال الحرشاني " نحن

[1] - تانيا خليل؛تونس ترد على الارهاب لن نخضع للتهديد؛متحصل عليه: http://www.iraqhurr.org/a/26912270.html؛تاريخ الاطلاع:2016/04/25؛الساعة03.11

اخبرناهم انه يتعين التنسيق معنا في اي خطوة لانه نحن من تكون عليه الانعكاسات في هذا الخصوص لاننا نعرف ان اي ضربات ستنتج موجات كبيرة من اللاجئين و ايضا من الارهابيين الذين يسعون معهم [1]

-صفوة القول ان تونس تواجه فعلا تحديات جمة منذ ثورة 14 يناير على اساس انه من السهل اسقاط النظام لكن الاصعب هو كيفية بناء نظام سياسي جديد، متماسك قادر على تجاوز مختلف التحديات الداخلية و الخارجية خاصة اذا ارتبط هذا النظام بظاهرة قومية مثل الارهاب ، فقد نجحت تونس في اقرار قانون مكافحة الارهاب و انضمامها لتحالف دولي ضد تنظيم داعش الارهابي فكلها خطوات ضرورية من جهة نظر السلطات من اجل وضع حد لتنامي التهديدات الارهابية، لكن التحدي الاكبر هو وضع حد لتزايد الظلم المجتمعي لان الظروف القاسية و الفقر المدقع من شانها ان تسهم في تكوين الفرد الارهابي و تجعله اكثر قابلية لتقبل افكار التطرف و التعصب الديني و الانخراط في التنظيمات الارهابية ، و عليه فالتكفل الاجتماعي و النفسي و تحسين مستوى معيشة السكان من عمل و سكن و تعليم و صحة خاصة في المناطق الداخلية المهمشة كالقصرين، و سيدي بوزيد ، تطاوين ، قفصة و جندوبة و غيرها تشكل جميعها ضمانات اساسية و محورية من شانها ان تخفف من انخراط الشباب في تونس و غيرها من دول المنطقة العربية.[2]

المبحث الثالث: تقييم الاصلاحات السياسية في تونس في ظل التهديدات الارهابية:

يبقى إصلاح القطاع الأمني مسألة أساسية ولازمة في عدد من البلدان العربية التي تمرّ بمراحل انتقالية أو تشهد حالة من الفوضى والتعطّل السياسي. وفي ظلّ تصاعد التهديدات الإرهابية المتنامية والتي زادت حدّتها مع ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" والمجموعات التابعة له في مختلف أنحاء المنطقة، يتضاعف منسوب الخطر جراء حدوث مزيد من التأخير في تطبيق إصلاحات مجدية في القطاع الأمني إلى أجل غير مسمى وها ما يحدث في تونس.

المطلب الاول: اعادة هيكلة المؤسسات الرسمية:

الأهمية التي حظيت بها مسألة إصلاح القطاع الأمني، مبكّرا، في اليمن، تجد لها صدى كذلك في تونس، حيث تصدّر إصلاح قطاع الأمن قائمة الأولويات غداة سقوط نظام بن علي، بيد أن تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية الدموية.

اولا :المصادقة على قوانين مكافحة الارهاب:

صادق مجلس نواب الشعب التونسي على مشروع القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال بأغلبية 174 صوتا، مقابل اعتراض عشرة نواب، وعدم امتناع أي نائب من الحاضرين عن التصويت.

يأتي التصويت بعد ثلاثة أيام من النقاش في جلسة عامة حضرها رئيس الحكومة "الحبيب الصيد" وعدد من الوزراء و كتاب الدولة.

---

[1]-تونس تعلن استكمال بناء جدار ترابي على حدودها مع ليبيا؛متحصل عليه من:
http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%86%D8%A7/a-19031896 ؛تاريخ الاطلاع:2016/05/01؛الساعة:18.04

[2]-عمراني كربوسة ؛مرجع سابق؛ص.16.

كما جاءت المصادقة على قانون الإرهاب ومكافحة غسل الأموال بعد هجوم وقع على منتجع ساحلي في مدينة سوسة أدى إلى مقتل 38 سائحا معظمهم بريطانيون، ووقع هجوم مماثل قبل ثلاثة أشهر في متحف باردو بالعاصمة تونس على يد مسلحين قتل فيه 22 سائحا.

ووصف رئيس المجلس محمد الناصر التصويت على مشروع القانون بأنه "إنجاز عظيم ويستجيب لرغبة التونسيين"، وأوضح أن مشروع القانون سيحال إلى هيئة مراقبة دستورية القوانين قبل تصديق رئيس الجمهورية عليه.

لكن معارضي القانون الجديد يقولون إنه لا يحمي حقوق المشتبه بهم وإنه فضفاض في تعريفه "للإرهاب" وقد يحد من حرية التعبير والصحافة.

وأقر القانون الذي ينص على عقوبات تصل إلى الإعدام رغم دعوات المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية بينها منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إلى إلغاء هذه العقوبة في تونس.

وتنص المادة 26 من القانون الجديد على أنه "يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالإعدام كل من يتعمد قتل شخص يتمتع بحماية دولية". وتنص المادة 27 على الإعدام على "كل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني وهدد بقتله أو إيذائه أو استمرار احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث إذا نتج عن ذلك الموت".[1]

وتنص المادة 28 على عقوبة الإعدام "إذا تسبب الاعتداء بفعل الفاحشة في موت المجني عليه، كما يعاقب بالإعدام كل من يتعمد في سياق جريمة إرهابية مواقعة أنثى دون رضاها".

ويلغي القانون الجديد القانون عدد 75 المؤرخ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2003، والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الذي أصدره نظام الرئيس المخلوع زين العابدين

بن علي، وأودع بمقتضاه آلاف الشبان وخصومه السياسيين في السجون بتهمة الانتماء إلى "مجموعات إرهابية".[2]

ثانيا اصلاح الجهاز الامني:

لا يزال ملف إصلاح الأمن في تونس أحد أكثر الملفات تعقيداً، إذ يرى الكثيرون أن السنوات الخمس التي مرت بها تونس بعد ثورتها، لم تكن كافية لإصلاح المنظومة الأمنية. آخر محاولات إصلاح هذه المنظومة، تمثّلت بالتغييرات التي شهدتها وزارة الداخلية التونسية والتي وصفها مراقبون بـ"المهمة"، إذ قرر وزير الداخلية محمد ناجم الغرسلي إلغاء مهمة مدير عام الأمن الوطني وإبدالها بمديرين للإشراف على الإدارات العامة، كما شهد ديوان وزير الداخلية تغييرات عديدة.

يرجّح مراقبون أن منصب المدير العام للأمن الوطني والذي استُحدث منذ حوالي 20 سنة، بات يتعارض مع منصب وزير الدولة المكلف بالأمن، لتقاسمهما تقريباً الصلاحيات والمهام نفسها، بينما أوكلت مهمة

[1]-برلمان تونس يقر قانون مكافحة الارهاب؛متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/25/ ؛تاريخ الاطلاع:2016/05/01؛الساعة:22.22

[2]-برلمان تونس يقر قانون مكافحة الارهاب؛نفس المرجع.

الإشراف على الجماعات المحلية والعامة منذ فترة إلى وزير دولة مكلف بهذا الملف، لكن الخبير في إصلاح المنظومة الأمنية هيكل بن محفوظ يحذر من أن "التغييرات المتواصلة على مستوى قيادات وزارة الداخلية تؤثر فيها سلباً".

كما تواجه الحكومة التونسية الجديدة تحديات أمنية جسيمة مع توتر الأوضاع على الشريط الحدودي بين تونس وجارتيها الجزائر وليبيا، بسبب انتشار الجماعات المتشددة مع الأولى، وتواصل الصراع المسلّح بالنسبة للثانية.

يتساءل متابعون للشأن الأمني والسياسي في تونس حول مدى جدية الإصلاح الذي تقول الحكومات التونسية إنها انطلقت فيه. كما لم تعرف تونس، التي تتميز حالياً بنموذجها التوافقيّ لحسم الخلافات بين الفرقاء السياسيين، توافقاً بشأن كيفية معالجة تركة النظام السابق الأمنية الثقيلة، على الرغم من تعاقب الوزراء على هذه الحقيبة.

وأشرف على وزارة الداخلية التونسية منذ الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير/كانون الثاني 2011، أربع شخصيات هم فرحات الراجحي، والحبيب الصيد (رئيس الحكومة الحالي)، والأمين العام لحركة "النهضة" علي العريض، ولطفي بن جدو، قبل تعيين محمد ناجم الغرسلي على رأس الوزارة في فبراير 2015.

وقد بادر وزير الداخلية الأسبق فرحات الراجحي عند توليه مهامه في فبراير 2011، بإقالة 42 مسؤولاً بارزاً في الوزارة وحلّ جهاز الشرطة السياسية، لكنه أقيل من منصبه في عهد رئاسة الباجي قائد السبسي للحكومة.

أما الصيد، فأصدر قبل انتخابات المجلس التأسيسي التونسي في أكتوبر 2011 بصفته وزيراً للداخلية حينها، "كتاباً أبيض" بشأن إصلاح جهاز الأمن تضمّن نقاطاً عملية لتحويل المؤسسة الأمنية من أداة قمعية إلى مؤسسة تخدم المواطنين.

أما العريض، فعرفت علاقته كوزير داخلية بالأجهزة الأمنية فترات مختلفة تراوحت بين الصدام و"التطبيع"، إذ واجه العريض موجة من الانتقادات في العام 2012 بسبب إقدامه على عزل مدير قوات التدخل المتهم بإطلاق النار على متظاهرين أثناء الثورة.[1]

كما واجهت حكومة "الترويكا" التي حكمت تونس بعد انتخابات المجلس التأسيسي، انتقادات شديدة حتى في صفوف أنصار الأحزاب المكوّنة لها بسبب "براغماتيتها المبالغ فيها"، حسب وصف كثيرين، في تعاملها مع ملف الإصلاح الأمني.

-إصلاح بطيء للمنظومة الامنية

يرى أستاذ القانون في الجامعة التونسية والمختص في إصلاح المنظومة الأمنية هيكل بن محفوظ، في بحث عن "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة"، أن "قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية، وخصوصاً على إصلاح المنظومة الأمنية، ضعيفة وغير راسخة"، مشيراً إلى أن "التحديات جمة والإرادة

[1]-نائلة الحامي؛المؤسسة الامنية في تونسعصية على الاصلاح؛متحصل عليه من//www.alaraby.co.uk/politics/2015/03/10
تاريخ الاطلاع:2016/04/17.الساعة:01.22.

السياسية لم تتبلور بعد والرهانات كبيرة، ومحاولات الإصلاح أو حتى التغيير، إن وجدت لم ترتقِ بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي وترسي أمناً في خدمة المواطن في ظل نظام ديمقراطي".

من جهتها، تنفي أستاذة القانون العام والمتخصصة في الحريات الأساسية فرح حشاد، وجود "عمليات إصلاح حقيقية". وترى أن "المحاولات الأولى للإصلاح مباشرة بعد الثورة لم تغيّر الكثير واعتبرها البعض فوضوية". وتضيف حشاد في كتابها الذي صدر أخيراً بعنوان "الثورة التونسية والتحديات الأمنية" بمشاركة أستاذ القانون وحيد الفرشيشي، أن "الإصلاح لا يجب أن يكون مُسقطاً من خلال الاعتماد على التجارب الأجنبية بل لا بد من مراعاة السياق التونسي بجوانبه التاريخية والقانونية والسياسية".[1]

المطلب الثاني:دور المؤسسات الغير رسمية

ففي بداية الحراك العربي لاحظنا ضعف الحركات الاجتماعية وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصا جمعياته على تأطير الشباب المندفع للتغير والتواق للحرية التي لم يعرف طعمها مند أن أبصر النور، هي التي جعلت الاحتجاج منفلتا وقابلا أن يكون ثوريا. نقطة الضعف هده إن اعتبرناها كذلك حولت نوعية هدا الاحتجاج وغدته ليصبح أكثر راديكالية وهدا ما لمسناه في الحالة التونسية تحديدا وقد كان من الطبيعي في الأيام الأولى أن لا يكون لتك الاحتجاجات قائد او تنظيم معين يؤطرها، أو رأس مدبر لها، على أساس أنها احتجاجات عفوية دافعها الغضب والاحتقان، لدلك شاركت فيها كل شرائح المجتمع؛ عشرات الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان والنقابات والمنظمات الحقوقية، عمال المصانع، المثقفون، الصحافيون، الموظفون..... حتى الأحزاب السياسية المعارضة

ولعل أكثر ما يثر الانتباه في الحراك العربي هو "مؤسسة الفايسبوك" إن صح التعبير، وهدا بالمعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي، كدلالة على الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو كما سماها الدكتور رشا عبد الله بـ " الجمهورية الديمقراطية للانترنيت" هده الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمثقف من كامل المحافظات والمناطق البلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتدمرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها من جهة وكدا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي إدا ما انخرطوا في جمعيات وحركات طلابية واقعية.

ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي: لا حظنا قدرة المجتمع المدني بجميع تشكيلاته القدرة على التكيف كما أشار إلى دلك الباحث صموئيل هنتغتون سالفا، بدأ بمؤسسة الفايسبوك وصولا الى الاتحاد العام للشغل على وجه الخصوص.

[1] نائلة الحامي ؛ المؤسسة الأمنية في تونس عصيّة على الإصلاح ،نفس المرجع.

أ/ مؤسسة الفايس بوك: يبلغ عدد مستخدمي الفايس بوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون(2.494.760) بنسبة تقترب من ربع عدد الإجمالي لسكان البلاد(23.56 بالمئة)، هدا العدد يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول، من حيث عدد مستخدمي الفايس بوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في المجال التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل كما أن نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا بحكم الطبيعة العلمانية للمجتمع(58 بالمئة للذكور، و32 بالمئة للإناث)، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير.

تميزت كدلك مؤسسة الفايس بوك في تونس بالطابع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هدا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الألف ومنها مجموعة (Ma Tunisie) التي تجاوز أعضائها 650 ألف ناشط، ومجموعة(Touwenssa) التي تجاوز عدد أعضائها 555 ألف ناشط، فضلا عن أن مؤسسة الفايس بوك تنتظم في مجموعات لنشر أخبار الحراك التونسي بشكل منظم وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد على غرار "وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي"[1]

المطلب الثالث:الاصلاح في تونس مرهون بمكافحة الفساد

حين تشكلت الحكومة الجديدة ما بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية بزعامة السيد الحبيب الصيد لم يكن لديها برنامج حقيقي لمحاربة الفساد، وبالتالي لبلورة نموذج جديد للتنمية، قادر على إنقاذ تونس من أزمتها البنيوية العميقة. ومن الواضح أن الحكومة الجديدة المتشكلة من حزبين كبيرين: «النداء» و»النهضة»، ومن حزبين آخرين صغيرين: «الاتحاد الوطني الحر» و»آفاق تونس»، هذه الأحزاب جميعها التي تتبنى خيار الليبرالية، وبعض منها يدافع عن الليبرالية المتطرفة كما هو حال حزب «آفاق تونس»، لديها نفس البرامج والتصورات فيما يتعلق بالاقتصاد، أسقطت من برنامجها مسألة مقاومة الفساد كبند من بنود خارطة الطريق للمرحلة المقبلة، لا سيما أن رئيس الحكومة السيد الحبيب الصيد تجنب الإشارة من قريب أو من بعيد لمقاومة

[1] عـــمراني كـــربوســـة؛ المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن أي دور؟بالإشارة للحالة الجزائرية. جامعة 8 ماي 1945؛كلية الحقوق والعلوم السياسية؛قسم العلوم السياسية؛الملتقى الوطني حول: إشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات؛ص.ص8.7

الفساد في تركيبته الحكومية عندما لم يخصص هيكلاً لا في شكل وزارة ولا كتابة دولة ولا حتى مستشاراً للاهتمام بملف الفساد.

ويعتبر ملف محاربة الفساد ملفاً مفصلياً في نجاح أي حكومة ما بعد الثورة. فالمراقب للوضع السياسي التونسي يلمس بوضوح أن الحكومات المتعاقبة سواء في عهد الترويكا السابقة بقيادة حركة النهضة، أم في عهد رئيس الحكومة المتخلى مهدي جمعة، لم تبلور خطة حقيقية لمقاومة الفساد، وإقرار الحوكمة الرشيدة، بل إن جميعها همشت ملف الفساد.[1]

فقد تدحرجت تونس في مؤشر الفساد في 2014 لتحتل المترتبة 79 من مجموع 175 دولة في مؤشرات مدركات الفساد بتراجع نقطتين عن ترتيب 2013 وبعشرين نقطة كاملة عن ترتيب 2010 حيث كانت تونس تحتل المرتبة 59 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية. وتؤكد التقارير التي ترفعها بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بمحاربة الفساد، أن آفة الفساد اليوم، استفحلت و»تغولت» وضربت كل القطاعات عموديا وأفقيا، ولم يعد للفساد عنواناً واحداً بل تعددت عناوينه واختلفت مسمياته ولكن النتيجة واحدة نخر الاقتصاد وخلخلة أسس الدولة. وفضلاً عن ذلك، فالفساد اليوم لا يقتصر على من يملك النفوذ السياسي أو الجاه او السلطة في صنع القرار ووظائف الدولة العليا، بل إن صغار الفاسدين والمرتشين هم أبرز روافد منظومة الفساد، وبخاصة ذاك الفساد «الصغير» الذي نستهين بتأثيراته وانعكاساته السلبية ومن تجلياته الرشوة، المحسوبية، العمولات والولاءات..

إن الفساد آفة من الآفات التي تنخر المنظومة العدلية والقانونية والتجارية والمالية وتنهك الاقتصاد الوطني .وكان الفساد قبل الثورة مرتبطاً بمجموعة معينة ومعلومة من الجميع، واعتقد الجميع انه بسقوط النظام الفاسد وتوابعه وحاشيته، يمكن أن يتم تدارك الاخلالات وتطويق الظاهرة ولكن ما راعنا ان هذه الظاهرة نمت واستفحلت بشكل لافت، واتخذت عدة عناوين كالاقتصاد الموازي وتهريب السلع والتحيل.. عناوين استفادت من مناخ الحريات والديمقراطية في غياب سلطة الدولة الرقابية واجراءات الردع والتصدي .. لنقف جراء ذلك على ارقام مفزعة وصادمة حيث ان آفة الفساد ووفق تقارير ذات مصداقية تحتكر نسبة مهمة من الناتج المحلي الخام اي ما يعادل 2.7 مليار دينار أو 2700 مليون دينار، أي 1.9مليار دولار.

[1]توفيق المديني؛محاربة الفساد في تونس متحصل عليه:
http://almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=653452 تاريخ الاطلاع:
2016/05/06؛الساعة:16.20

وتبدو الحكومة الجديدة منذ تشكلها برئاسة السيد الحبيب الصيد فاقدة لكل إرادة سياسية لمحاربة الفساد، لأن الأحزاب الموجودة في صلبها تتجنب الإحراج في طرح ملف محاربة الفساد، نظرا لعلاقة هذه الأحزاب السياسية الحاكمة بالمال السياسي وأيضا في علاقة هذه الأحزاب برجال الأعمال لا سيما المتورطين منهم في قضايا فساد.وكان ملف رجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد النقطة السوداء في سجل الحكومات المتعاقبة ما بعد الثورة، وها هي حكومة السيد الحبيب الصيد تلغي تماماً من قاموسها السياسي مسألة محاربة الفساد، الأمر الذي يقودنا إلى أن تونس عادت إلى المربع الأول، لجهة اعتبار موضوع محاربة الفساد من المواضيع المحرمة.

إن السؤال المطروح تونسياً ن كيف يمكن لحكومة السيد الحبيب الصيد التي تفتقد للبرنامج الحقيقي لمحاربة الفساد، والعاجزة عن إحداث خلايا للحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد صلب المؤسسات العمومية وإدراج مكافحة الفساد في الهياكل التنظيمية للإدارات وكل مرافق الدولة، أن تقوم بالإصلاحات الكبيرة ذات الطابع الاستراتيجي في جل القطاعات والمجالات على غرار الديوانة (الجمارك)، والصحة، والطاقة، والمناجم، لبناء اقتصاد وطني منتج قادر أن يحقق نمواً حقيقياً، وأن يقضي على جيوب الفقر في المحافظات المحرومة والمهمشة والفقيرة داخل تونس العميقة، وجزء كبير من العلات والاخلالات المطروحة تعود أسبابها إلى تفشي الفساد وتغلغله في صلب الهياكل وفي الممارسات، وفي ظل الحصانة الكاملة من معاقبة الفاسدين، وبالتالي في ظل انعدام استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد؟

إن مكافحة الفساد، تتطلب توافر الإرادة السياسية، ومشاركة المجتمع المدني، وتقوية المؤسسات، فضلاً عن دور التعاون الدولي. ثم أن القضاء على التداعيات السلبية للفساد على عملية التنمية ومسيرة التقدم في تونس، يتطلب التحرك على المحاور الرئيسية التالية:

–محور توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة: ويقتضي ذلك توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية، والأجهزة الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة أكبر من «الشفافية» في العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة، للقضاء على ما يسمى بـ»الفساد الكبير». وليس هناك من شك في أن الضمان الحقيقي لحل «مشكلة الفساد» حلاً جذرياً يكمن في تداولية السلطة، حتى لا يعشش الفساد طويلاً ويتم توارثه والتستر عليه. وهنا يبرز دور مهم منوط بالإعلام والصحافة في تسليط الضوء على «الفساد الكبير» في أعلى المواقع، مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الصحفي ورجل الإعلام.[1]

[1]-توفيق المديني ؛نفس المرجع

2 – محور الإصلاح الإداري والمالي: لا بد من وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع «التداخل» بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي (بالأصالة أو بالوكالة) لمنع اختلاط المال العام والمال الخاص. وهذا يقتضي بدوره إعادة النظر في اللوائح المالية والإدارية، وتشديد القيود والضوابط والقضاء التدريجي على مفهوم «الدولة – المزرعة».

3 – محور إصلاح هيكل الأجور والرواتب: ولكي يمكن محاصرة الفساد عند أدنى المستويات، لابد من تحسين أوضاع صغار الموظفين وكبارهم في الخدمة المدنية، من حيث مستوى الأجور والمرتبات وبما يتمتعون به من مزايا، حتى تصبح تلك الأجور والمرتبات أداة لـ»العيش الكريم» (Living wages)، مما يساعد على زيادة درجة حصانة «صغار الموظفين» و»كبارهم» إزاء الفساد والمفسدين، وبما يساعد على القضاء على «الفساد الصغير» بأشكاله المختلفة.

إن مكافحة الفساد في تونس، مسؤولية كل المواطنين وأحزاب وقوى المجتمع المدني الحديث، وهي تتطلب ثورة اجتماعية شاملة معطوفة على تأسيس قيم وممارسة الديمقراطية والحفاظ عليها في المجتمع، وآليات واضحة لتأصيل الشفافية والمراقبة الفعالة. إلا أن هذا الإصلاح لا يبدو سهلاً نتيجة انعدام المشروع الإصلاحي الجذري لدى الحكومة الجديدة، ونتيجة ضعف أو انعدام الضوابط وإجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته، وبسبب الروابط والعلاقات الشخصية داخل عوالم المال والسياسة، والتي تعود جذورها إلى قرون من الممارسات الاستبدادية والتقاليد الاقطاعية.[1]

[1]-توفيق المديني ؛نفس المرجع

خلاصة الفصل:

من خلال ما ذكر في هذا الفصل يمكن ان نخلص الى:

–تميز مرحلة ماقبل الثورة اي مرحلة الرئيس السابق بالتسلط والغياب التام للديمقراطية بالاضافة الى غلق الباب امام المشاركة السياسية وتضييق الخناق على الاعلام والاحزاب السياسية مؤسسات المجتمع المدني الا التي كانت في صفه وتخدم نظامه وفيما يخص الاصلاحات التي كان يقوم بها كانت شكلية ولا تخدم الفئات الشعبية مما ادى الى قيام الثورة فتميزت هذه المرحلة بعزل الرئيس والسعي للقضاء على كل خدمه داخل النظام وتميزت الاصلاحات في هذه المرحلة بالسعي لتحقيق الديمقراطية ةالمطالبة بالحرية .

وكانت المرحلة الخيرة مكملة للمرحلة الثانية فتم انشاء مجلس تاسيسي والقيام بانتخابات شفافة وفتح المجال للاحزاب السياسية للقيام بدورها فهي فاعل من فواعل رسم السياسة العامة للبلاد .

–رغم كل ما حققته الثورةمن انجاز الا ان هناك فحديات تعيق هذا التقدم المتمثلة في التهديدات الارهابية فقد عانت تونس من هذه الازمة فهذه التهديدات اثرت سلبا على الاصلاحات السياسية مما حرض النظام على اعادة هيكلة نفسه للقضاء على هذه الظاهرة مستعينا بالمؤسسات الغير رسمية .

–كماتسعى تونس في عملية الاصلاح السياسي الى القضاء على الفساد باعتباره مهدم للديمقراطية التي لطالما سعى الشعب التونسي لتحقيقها.

Conclusion:

Political reform give rise for legislative, political and social process which aimed to bring a significant changes to the pattern of behavior in the country in order to push the forces of society and the power centers in the state institutions to work under the law and the constitution, all this is to ensure the freedoms, the protection of rights, to preserve the gains and to regulate the competition process. And it is also based on the adjusted disparate interactions between institutions and the different patterns, in order to manage the affairs of state and to interact with the demands of society, especially to know how to deal with him as part of the surrounding environment.

The success of political reform depends on the extent of expressing the true orientation of itself. As it is a political process, its main characteristic is the participatory that is opened to all parties and forces in order to give them the status to build institutions and activating their roles.

Concerning the terrorist phenomenon, it has been identified as a criminal act that is committed by an individual, group or country and their style depends on spreading terror in the soul of people in order to achieve a particular goal. The spread of this phenomenon provide large losses that are reflected on the society as a result of reduced investment opportunities and the spread of the unemployment phenomenon. These losses obligate all countries to provide deterrent mechanisms which contributed significantly to the reduction of terrorist operations; for example Tunisia was marked by many stages, the main is one is the pre-revolutionary stage where the ex-president stage was known by the authoritarianism and the total lack of democracy as well as closing the door to political participation, the media and the political parties which were characterized by serving his political system. In addition, its reforms that were carried out were a formality and do not serve the popular classes which lead to the revolution and the first step is isolating the President and seeking to eliminate all service within his system. So, the reforms of this stage were characterized by working hard to achieve democracy and demanding freedom.

The last stage was complementary to the first one, where government has carried out a transparent election and gives the opportunity for political parties to do its part because it is a significant member of the general policy of the country.

Despite of all the achievements of the revolution's, but there are many challenges that hinder this progress where Tunisia has suffered from terrorist threats that have affected negatively on the political reforms. All this led the system to eliminate this phenomenon with the help of the unofficial institutions.

Finally, in the reform process, Tunisia is seeking to eliminate corruption as a ruined of Democracy where all the Tunisian people Tunisian people sought to achieve it.

الخاتمة:

-ان عملية الاصلاح السياسي لا تحدث في فراغ و لا تكون لمجرد رغبة في التغيير، بل لابد من توفر بيئة مناسبة و ظروف تدفع للاصلاح، و نجاح عملية الاصلاح وتحسين اهدافه يتطلب وجود عوامل و مرتكزات اساسية كما يجب ان يتم وفقا لخطوات مدروسة ؛ فالاصلاح السياسي هو مجموعة من الاجراءات و الخطوات تهدف للانتقال من نظام يكون الحكم فيه مستبد الى نظام قائم على المشاركة السياسية و الديمقراطية ؛ و يمكن القول بان :

- الاصلاح الدستوري و التشريعي من خلال تعديل المواد الدستورية و القانونية المتعارضة مع مبادئ الديمقراطية وتجسيد مبدا الفصل بين السلطات و مبدا التداول السلمي على السلطة.

- اطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات و النقابات .

- تحرير الصحافة و الاعلام عن الهيمنة الحكومية لان هذا التحرير يعتبر من دعائم النظام الديمقراطي .

- اطلاق حرية تشكيل الاحزاب السياسية في اطار الدستور و القانون .

- فتح مجالات العمل و الابتكار للشباب باعتبارهم اهم قوى التغيير .

-عند حدوث كل هذا يمكن القول حينها بان العملية الاصلاحية قد تم تطبيقها على النظام السياسي واسفرت على نتائج ايجابية و تحققت عملية الاصلاح السياسي .

- ان التهديدات الارهابية ظاهرة خطيرة بكل انواعها على الافراد و المجتمعات لما سببته من دمار، فهي عمل اجرامي يرتكبه فرد او جماعة باسلوب ينشر الرعب في نفوس الناس للوصول لهدف معين ، و من اشكاله نجد : ارهاب الدولة و ارهاب الافراد و الجماعات . فارهاب الدولة هو استعمال العنف المشروع لتحقيق اهداف سياسية ، و تكون هذه الاهداف اما بالحفاظ على السلطة او قمع المعارضة . اما ارهاب الافراد و الجماعات فهو ارهاب غير سلطوي يوجه ضد الدولة . ومن اثار الارهاب بصفة عامة نجد :

- الاثار السياسية : تذبذب العلاقات بين الدول و انقسام الدول الى مؤيد و معارض ، و مثال ذلك احداث 11 سبتمبر 2001 ، فقد تذبذبت العلاقة السياسية و تعرضها لتوتر و اهتزاز ملحوظ بين الولايات المتحدة الامريكية و المسلمين كون منفذي هذا الهجوم اغلبهم مسلمين .
- الاثار الاجتماعية : ان شعور بعض شرائح المجتمع بالتهميش و عدم المساواة يؤدي الى عدم الاحساس لمفهوم المواطنة الذي يولد الحقد و الكراهية ، و تكون اولوية الفرد المصلحة الشخصية او الطائفية مما ينتج عنه تصدع البنيان المجتمعي و خلق فوارق طبقية و عقائدية ن مما يبني بيئة خصبة و مثالية لارتكاب الاعمال الارهابية و بسط نفوها .
- الاثار الاقتصادية :- تخصيص ميزانيات ضخمة من اجل التصدي للاعمال الارهابية و مواجهتها.
- انفاق الاموال على اعادة اعمار ما خربته العمليات الارهابية .
- الاستثمار الاجنبي الذي يعزف فن المخاطرة بضخ رؤوس الاموال في هذه الدول خشية فقدانها.

و لمواجهة كل هذا قامت الدول و المؤسسات الدولية بادانة الارهاب و الدعوة الى العمل الجماعي لمكافحة هذه الظاهرة و القضاء عليها ، و تتمثل هذه الاجراءات في :

- اصدار قوانين ردعية تساهم في الحد من تنامي هذه الظاهرة .
- عزل الدول التي ترعى الارهاب و الضغط عليها لاجبارها على تغيير سلوكها .

- دعم قرارات مكافحة الارهاب لدى الدول .

و فيما يخص الحالة التونسية ؛ فنستنتج انه يوجد فرق شاسع في مراحل الاصلاح السياسي. فالمرحلة الاولى ؛ اي مرحلة قبل ثورة الياسمين ؛ تميزت بالاصلاح التشكيلي باعتبار ان النظام الحاكم كان نظاما تسلطيا لا ديمقراطية فيه، و سميت هذه المرحلة بالتحكم في النظام السياسي فالاصلاحات السياسية في هذه الفترة كانت تستند الى شعارات مزوقة ذات بعد براغماتي ليس لها اي علاقة بالنظام السياسي التونسي . بالاضافة الى الاعتماد على الجهاز الامني و وزارة الداخلية و وسائل الاعلام و هياكل الحزب الحاكم في التعتيم على الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي البائس.

اما المرحلة الثانية ، فيمكن القول بان بداية الثورة هي بداية الاصلاحات في هذه المرحلة ، فانتشار المظاهرات الاحتجاجية عجلت من عزل الرئيس السابق زين العابدين ، و من اهم ما برز في هذه المرحلة :

- تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على اجراء انتخابات برلمانية .
- تشكيل حكومة الائتلاف الوطني و تشكيل هيئة وطنية لبحث ملف الاصلاح السياسي .
- تنظيم انتخابات لمجلس تاسيسي تعهد اليه صياغة دستور جديد .
- فتح المجال للاحزاب السياسية و المجتمع المدني لممارسة النشاط
- البدا ببناء مؤسسات اساسها الديمقراطية من خلال تشكيل مؤسسات انتقالية .

و تميزت المرحلة الاخيرة اي مرحلة ما بعد الثورة ب :

- اعداد دستور جديد للبلاد في 23 يناير 2014 .
- الدور الايجابي في مسار الاصلاح السياسي للمجتمع المدني .
- حسم الخلافات السياسية و انقاذ البلاد من العنف و التفاخر.

ان كل ما حققته تونس من اصلاحات سياسية في نظامها السياسي و بيتها المجتمتعي ، خلق ثغرات و عوائق لسد مسار الاصلاحات السياسية التي تمثلت في الظاهرة الارهابية ، فهذه الظاهرة لم تمس فقط الحدود التونسية بل مست مناطق استراتيجية في تونس امنها بحيث نتج عنها ما يلي :

- خسائر بشرية تمثلت في بعض القادة السياسيين بالاضافة الى السياح الاجانب .
- خسائر مادية جراء العمليات الانتحارية كعملية سوسة .

و كانت التهديدات الارهابية تعمل وفق تخيط مسبق و تنظيم محكم وفق مراحل هي : مرحلة الدعوة ، مرحلة جس النبض ، مرحلة الاغتيالات السياسية ، مرحلة الكمائن الامنية الوهمية ، مرحلة العمليات الانغماسية . ويكمن الهدف من كل هذه التهديدات في :

- اقامة امارة اسلامية جديدة في تونس .
- اسقاط الدولة في الفوضى العامة .
- السعي لاجهاض اي نموذج ثوري ناجح.
- زيادة عدد المقاتلين التونسيين في بؤر التوتر في العالم .

و من ابرز ما رد به النظام السياسي التونسي الجديد على هذه التهديدات هو :

- اصدار قانون الارهاب 2015 .
- اعلان تونس انظمامها الى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش .
- بناء جدار ترابي على الحدود التونسية الليبية للحد من دخول الاسلحة و مراقبة الارهاب و التهريب .

و كتقسيم للاصلاحات السياسية في تونس تحت تاثير هذه الظاهرة يمكن القول بان كل الاصلاحات السياسية و الامنية التي عملت بها تونس للحد من ظاهرة الارهاب من خلال اعادة هيكلة لمؤسساتها السياسية و المصادقة على قوانين الارهاب و اصلاح لجهازها الامني و الاعتماد كذلك على دور الفواعل غير الرسمية لم يقضي على هذه الظاهرة تماما و دليل ذلك الهجوم على بن قردان ، و لكن يمكن القول بان هناك مساعي حقيقية و ملموسة من طرف النظام في مسار الاصلاح السياسي للقضاء على هذه الظاهرة .

و من اجل اكمال مسار الاصلاح السياسي في تونس و القضاء على الظاهرة الارهبية لا بد من :

- بناء الثقة بين السلطة الحاكمة و افراد المجتمع و فتح باب الحوار بين جميع الاطراف للتوصل للحلول امام عقبات الاصلاح السياسي .
- التعاون المتبادل بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية لان النظام السياسي بحاجة الى من يعينه في عملية الاصلاح في ظل التحديات الراهنة .
- تطوير الجهاز الامني باعتباره المسؤول الاول في الدفاع عن الدولة من الارهاب .
- العدالة في التوزيع لان احساس الفرد بالنقص يولد لديه كره للنظام و بالتالي يصبح عنصر من عناصر الجماعات الارهابية .
- ارتفاع القناعة لدى التونسيين ، فالوحدة الوطنية هي السبيل لبناء دولة ديمقراطية .
- اتباع مسار الاصلاح السياسي ويجب عدم ايقافه للقضاء على الفساد بكل انواعه ، باعتبار ان مكافحة الفساد تتطلب توافر ارادة سياسية و مشاركة المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من الشفافية.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا:المصادر:

القرآن الكريم؛سورة البقرة؛الاية 10.

ثانيا:الكتب:

1/ احمد ثابت ؛الاصلاح السياسي في العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة.القاهرة:[ددن].2006.

2/ احمد كرعود؛الربيع العربي:ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات .بيروت:دار شرق الكتاب للنشر.2013.

أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1980م

3/ أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن. دمشق:[د.د.ن] 2002.

4/ إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية.بيروت:[د.د.ن]2001

5/ بومدين طاشمة؛دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.2011

6/ تشارلز تاونزند.الارهاب مقدمة قصيرة جدا.ت، محمد سعد طنطاوي.القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.2014.

7/ جميل حزام يحيى الفقية؛مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام. صنعاء:الدائرة القانونية والادارية بمركز الدراسات والبحوث اليمني .2013

8/ حازم مصباح حميد؛الاصلاحات الدستورية في الدول لعربية[1991.2007].عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.2012.
حسن سعيد الكرمي، المغني الأكبر (إنجليزي - عربي)، مكتبة لبنان، 1987،

9/ حسني بودينار؛الوجيز في القانون الدستوري.عنابة:دار العلوم للنشر،2003

10/ حسين شريف. الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا.القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1997 .

11/رما العشوري سعدي؛ التجربة الديمقراطية في تونس : " هاجس متاصل و مسار متعثر " . تونس : [د.د.ن] . [د.ت.ن] .

12/ راغب السرجاني؛قصة تونس من البداية الى 2011. القاهرة :دار اقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011

13/ رعد عبد الجليل علي؛التنمية السياسية مدخل للتغيير.ليبيا:الجامعة المفتوحة.2002

14/ سالم إبراهيم عامر، العنف والإرهاب،ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1984

15/سلوى الشعراوي واخرون؛ادارة شؤون الدولة والمجتمع.القاهرة:مركز واستشارات الادارة العامة.2001.

16/ شادية فتحي ابراهيم ؛محددات الاصلاح السياسي في الدول العربية.القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية.2006.

17/ عبد الوهاب الكيالي؛الموسوعة السياسية.بيروت:الدار العربية للنشر.1974.

18/ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985

19/ عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب بإستخدام المتفجرات، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1412ه

20/ عبد الرحمان بن سليمان المطرودي؛نظرة في مفهوم الارهاب والموقف منه في الاسلام. المملكة العربية السعودية:دار الحضارة للنشر والتوزيع.[د.س.ن].

21/ عامر مصباح الجدال: الجريمة المنظمة، المفهوم والأنماط وسبل التوقي. ليبيا: إدارة الكتاب والنشر ،2007.

22/ علي الدين هلال،نفين مسعد.النظم السياسية العربية-قضايا الاستعمار والتغيير.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط5، [د. س. ن].

23/ كمال المنوفي ويوسف الصواني؛الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي.ليبيا:المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر.2006.

24/ كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام..بيروت:[ددن]،2003.

25/ كمال مرجان ، " المصالحة كرهان لبناء تونس الجديدة " الثورة التونسية و الربيع العربي و اهمية التحولات الجيوسياسية . تونس : منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، 2012 .

26/ محمد مؤنس محي الدين؛الارهاب في القانون الجنائي،دراسة قانونية مقارنةعلى المستويين الوطني والدولي. القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية.1981

27/مصطفى كمال السيد؛دور الدولة في عالم متغير –الاصلاح السياسي والمؤسسي في الدولة العصرية- الاسكندرية:[ددن]. 2007.

28/مجمع اللغة العربية؛ الهيئة العامة للشؤون الاميرية. القاهرة: [ددن].2006 .
29/ محمد السيد عرفة. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2009

30/.....،.....؛ //؛ تونس:من اطاحة الرئيس الى المرحلة الانتقالية.[د.د.ن]:مركز الجزيرة للدراسات.2011 .

ثالثا:الدوريات:

1/باخوية دريس؛جرائم الارهاب في دول المغرب العربي"تونس،الجزائر ،المغرب"نموذجا . جامعة ادرار:دفاتر السياسة والقانون ،العدد الحادي عشر،جوان 2014.

2/-عمارعوابدي؛قيم ثورة اول نوفمبرونظام الحكم الوطني الراشد.مجلة الفكر البرلماني ا لعدد السابع.ديسمبر2009.

رابعا:الدراسات الغير منشورة:

1/ شعبان العيد؛الاصلاح السياسي في الجزائر2013.2008.مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص رسم سياسة عامة وادارة محلية.جامعة محمد خيضر بسكرة.2014.2013.

2/صغير يوسف. الجريمة المرتكبة عبر الانترنت – رسالة الماجيستير جامعة مولود معمري ،تيزي وزو– تاريخ المناقشة 2013/3/6.

3/ فريدة كروشي؛ظاهرة الاحتجاجات ومسارات الاصلاح السياسي في الجزائر.مذكرة ماستر كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة ورقلة.2012-2013.

4/ نبيل كريبش؛دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية.اطروحة دكتراه:قسم العلوم السياسية .جامعة باتنة.2008.2007.

خامسا: الملتقيات العلمية:

1/ عمراني كربوسة؛تونس مابعد الثورةبين تنامي الجماعات الارهابية واستراتيجية التصدي–العملية الارهابية على متحف باردو2015 نموذجا–.الملتقى الدولي الثالث:جامعة 20اوت1955. 25/24نوفمبر2015

2/عــمراني كــربوســة؛ المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن أي دور؟بالإشارة للحالة الجزائرية. ؛ الملتقى الوطني حول: إشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات؛ جامعة 8 ماي 1945.

سادسا: مواقع الاكترونية:

1/ تانيا خليل؛تونس ترد على الارهاب لن نخضع للتهديد؛متحصل عليه:
http://www.iraqhurr.org/a/26912270.html

2/ توفيق المديني؛محاربة الفساد في تونس متحصل عليه:
http://almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=653452

3/ رامي سعيد:الهجمات الارهابية في تونس؛ متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140523_tunisia_killing

4/رياض الصيداوي؛ماهي اسباب الارهاب في تونس من يغذيها ووكيف يمكن مكافحتها؟متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=418565

5/ عماد عنان؛بعد تهديدات داعش.. هل تصبح تونس إمارة إسلامية جديدة؟؛متحصل عليه من:
http://www.noonpost.net/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-

6/ مهدي الزغلامي، " تونس هيئة جديدة تحل محل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد و الرشوة " متحصل عليه من : www.webmanagercenter.com

7/ منذر بالضيافي؛ضحايا الارهاب في تونس،متحصل عليه:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/03/18/%D8%

8/ منذر بالضيافي؛تمدّد "داعش" في بلاد المغرب الإسلامي: تونس نموذجا؛ متحصل عليه من؛
http://www.turess.com/hakaek/72723

9/ نائلة الحامي؛المؤسسة الامنية في تونسعصية على الاصلاح؛متحصل عليه من
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/03/10

10/ وليد الماجري؛استراتيجيات الارهاب في تونس.متحصل عليه من:
https://inkyfada.com/2015/04/%D8

11/ وليد الماجري؛ الارهاب في تونس : خارطة التّسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي؛متحصل عليه من:https://inkyfada.com/maps/%D8%AA

12/ برلمان تونس يقر قانون مكافحة الارهاب؛متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/25/

13/ تونس تعلن استكمال بناء جدار ترابي على حدودها مع ليبيا؛متحصل عليه من:
http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%86%D8% 7/a-19031896

14/ تونس بعد 5 سنوات من الثورة المكاسب والعقبات؛متحصل عليه:aa.com.TR/OR/504932/afeliadmi/256r/pdf

15/-- -" الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعوض اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق لاستكمال الملفات و التحدي للفساد "متحصل عليه من:www.babnet.net/cadredetail.php?id:41672

16/ تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات و الانتهاكات متحصل عليه من :www.Leaders.com .Tn/uploads/fck-files/rapport%20Bouderbala.pdf

17/المجلس الوطني التأسيسي في تونس؛متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

18/ ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية؛متحصل عليه من الموقع: https://www.hrw.org/node/ 259723/doc

19 / كيف كانت ردود الفعل الدولية على حادث "باردو" الإرهابي؟؛متحصل عليه من ؛
http://www.christian-dogma.com/t788698-%D9%83%D9%8A%

20/ كيف كانت ردود الفعل الدولية على حادث "باردو" الإرهابي؟؛متحصل عليه من
؛http://www.christian-dogma.com/t788698-%D9%83%D9%8A%

الفهرس :

مقدمة	ج - ز
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للاصلاح السياسي والظاهرة الارهابية	8
المبحث الاول : الاصلاح السياسي	
المطلب الاول : تعريف الاصلاح	10
المطلب الثاني : تعريف الاصلاح السياسي:	11
المطلب الثالث:الاصل التاريخي لفكرة الاصلاح السياسي	15
المطلب الرابع:مرتكزات ومستويات الاصلاح السياسي	16
المبحث الثاني:الارهاب ومواجهته	17
المطلب الثاني:اشكال الارهاب	22
المطلب الثالث: آثــار الإرهـاب على الدول والمجتمعات	24
المطلب الرابع: استراتيجية مكافحة الارهاب	25
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني :الاصلاحات السياسية في تونس وتطور التهديدات الارهابية	31
المبحث الاول : الاصلاح السياسي في تونس	33
المطلب الاول : الاصلاح السياسي في تونس قبل الثورة	33
المطلب الثاني:اصلاحات اثناء الثورة	36
المطاب الثالث : الاصلاحات الساسية في تونس بعد الثورة	39
المبحث الثاني:تاثير العمليات الارهابية على الاصلاح السياسي في تونس.	40
المطلب الاول:اسباب الارهاب في تونس	40
المطلب الثاني:اهم العمليات الارهابية.	42
المطلب الثالث: هدف التهديدات الارهابية	50
المطلب الرابع:ردة فعل النظام التونسي على التهديدات الارهابية	53
المبحث الثالث: تقييم الاصلاحات السياسية في تونس في ظل التهديدات الارهابية	55
المطلب الاول: اعادة هيكلة المؤسسات الرسمية	55
المطلب الثاني:دور المؤسسات الغير رسمية	58
المطلب الثالث:الاصلاح في تونس مرهون بمكافحة الفساد	59

خلاصة الفصل:	63
الخاتمة	66
قائمة المراجع	69